ملخص المنشور

BMCI
GROUPE BNP PARIBAS

إصدار اقتراض للسندات التابعية مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم
بمبلغ إجمالي قدره 750 000 000 درهم

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :

- مذكرة العملية هذه
- الوثيقة المرجعية للبنك المغربي للتجارة والصناعة المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 14 دجنبر 2022 تحت المرجع EN/EM/034/2022

	الشطر "A" سندات تابعية لأجل لا محدود غير مدرجة بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات	الشطر "B" سندات تابعية لأجل لا محدود غير مدرجة بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات	الشطر "C" سندات تابعية لأجل لا محدود غير مدرجة بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا
المبلغ الأقصى للشطر	750.000.000 درهم	750.000.000 درهم	750.000.000 درهم
المبلغ الأقصى للسندات المصدرة	7.500سند تابعي لأجل لا محدود	7.500سند تابعي لأجل لا محدود	7.500سند تابعي لأجل لا محدود
القيمة الاسمية	100.000 درهم	100.000درهم	100.000درهم
الأجل	لأجل لا محدود	لأجل لا محدود	لأجل لا محدود
التسديد المسبق	بعد مرور 5 سنوات، لا يتم تسديد جزء من الرأسمال أو بأكمله إلا بمبادرة من المصدر، مع مراعاة أجل مسبق أدناه 5 سنوات وبعد الحصول على موافقة من بنك المغرب.		
سعر الفائدة الإسمي	**قابل للمراجعة كل 5 سنوات** بالنسبة للخمس سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة بالرجوع لسعر الفائدة لأجل 5 سنوات المحدد انطلاقا من منحنى أسعار الفائدة المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ **25 يناير 2023**. تضاف إليه علاوة للمخاطر تتراوح بين **250 و 260 نقطة أساس .**	**قابل للمراجعة كل 10 سنوات** بالنسبة للعشر سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة بالرجوع لسعر الفائدة لأجل 10 سنوات المحدد انطلاقا من منحنى أسعار الفائدة المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ **25 يناير 2023**. تضاف إليه علاوة للمخاطر تتراوح **بين 260 و 270 نقطة أساس .**	**قابل للمراجعة سنويا** يحدد سعر الفائدة بالرجوع لسعر الفائدة المطلق النقدي لأجل 52 أسبوعا (سعر فائدة نقدي) المحدد انطلاقا من منحنى أسعار الفائدة المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ **25 يناير 2023**. تضاف إليه علاوة للمخاطر تتراوح بين **240 و 250 نقطة أساس .**
تداول السندات	بالتراضي (خارج البورصة)	(بالتراضي (خارج البورصة)	بالتراضي (خارج البورصة)
علاوة المخاطر	بين 250 و 260 نقطة أساس	بين 260 و 270 نقطة أساس	بين 240 و 250 نقطة أساس
ضمانة التسديد	بدون	بدون	بدون
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر B (سعر فائدة قابل للمراجعة كل 10سنوات)، ثم الشطر A(بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات) فالشطر C(بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)		

فترة الاكتتاب : من 13 إلى 15 فبراير 2023 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

يقتصر الاكتتاب في هذه السندات وتداولها في السوق الثانوية حصريا على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديد لائحتهم في مذكرة العملية هذه.

الهيئة المكلفة بالتوظيف	المستشار المالي والمنسق العام
REDMED CAPITAL SECURITIES - SOCIÉTÉ DE BOURSE	REDMED CAPITAL CORPORATE FINANCE

تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 من القانون رقم 12 -44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة الى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 3 فبراير 2023 تحت المرجع VI/EM/005/2023
لا تشكل مذكرة العملية هذه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل.
يتكون هذا الأخير من:

- **هذه المذكرة الخاصة بالعملية**
- **الوثيقة المرجعية للبنك المغربي للتجارة والصناعة بتاريخ 14 دجنبر 2022 تحت المرجع EN/EM/034/2022**

تنبيه

في 3 فبراير 2023، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع VI/EM/005/2023 بالتأشير على منشور يتعلق بإصدار سندات تابعية لأجل لا محدود مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء الفوائد للبنك المغربي للتجارة والصناعة.

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء الفوائد عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعية ومن جهة ثانية بفعل مدته غير المحددة. ويكمن تأثير بند تابعية السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتسديد جميع الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعية لأجل محدد التي تم إصدارها أو التي سيتم إصدارها لاحقا.

ويشكل المبلغ الأصلي والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الرتبة الأخيرة وتأتي وستأتي من مرتبة أعلى فقط من سندات رأسمال البنك المغربي للتجارة والصناعة.

يتكون المنشور من:

- هذه المذكرة الخاصة بالعملية
- الوثيقة المرجعية للبنك المغربي للتجارة والصناعة المتعلقة بالسنة المالية 2021 والنصف الأول من سنة 2022 المسجلة من طرف الهيئة المغربية للرساميل بتاريخ 14 دجنبر 2022 تحت المرجع EN/EM/034/2022

يوضع المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل رهن التصرف في كل حين في الأماكن التالية :

- في المقر الرئيسي للبنك المغربي للتجارة والصناعة : الكائن برقم 26، ساحة الأمم المتحدة ، الدار البيضاء- المغرب وعلى موقعه الإلكتروني.
- في مقر مستشاره المالي Red Med Capital ، الكائن بشارع المهدي بن بركة رقم 57 السويسي، الرباط.

كما يوضع المنشور رهن إشارة العموم في الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل (www.ammc.ma).

تمت ترجمة هذا الملخص من طرف شركة لسانيات تحت المسؤولية المشتركة لهذه الأخيرة والبنك المغربي للتجارة والصناعة. إذا كان هناك اختلاف بين محتوى ملخص المنشور ومحتوى المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ففي هذه الحالة، لا يعتد إلا بهذا الأخير.

القسم الأول : تقديم اقتراض السندات التابعية لأجل لا محدود للبنك المغربي للتجارة والصناعة

I . بنية العرض

يعتزم البنك المغربي للتجارة والصناعة إصدار 7.500 سند تابعي لأجل لا محدود بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم. ويصل المبلغ الأقصى من حيث المبلغ الأصلي للعملية إلى 750.000.000 درهم، موزعا كما يلي :

- ✓ الشطر "A" يضم سندات لأجل لامحدود بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 750.000.000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.
- ✓ الشطر "B" يضم سندات لأجل لامحدود بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 750.000.000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.
- ✓ الشطر "C" يضم سندات لأجل لامحدود بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 750.000.000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.

وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للأشطر الثلاث مبلغ 750.000.000 درهم.
يمكن حصر مبلغ الإصدار في المبلغ المكتتب من طرف المستثمرين (المحدد سقفه في 750.000.000 درهم).

II. أهداف العملية

يكمن الهدف الرئيسي من هذا الإصدار في :

- تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الحالية وبالتالي تعزيز نسبة ملاءة البنك المغربي للتجارة والصناعة وخاصة *نسبة* رأس المال الأساسي من المستوى الأول ؛
- تدعيم تطور أنشطة البنك.

وطبقا لدورية بنك المغرب رقم 14/G/2013 المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان كما تم تغييرها وتتميمها، سيتم تصنيف الأموال التي تم جمعها في إطار هذه العملية ضمن الأموال الذاتية الإضافية من المستوى1.

III . معلومات تتعلق بإصدار سندات تابعية لأجل لا محدود للبنك المغربي للتجارة والصناعة

تنبيه

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعية ومن جهة ثانية بفعل مدته غير المحددة. ويكمن تأثير بند تابعية السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتسديد جميع الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعية لأجل محدد التي تم إصدارها أو التي سيتم إصدارها لاحقا.

ويشكل المبلغ الأصلي والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الرتبة الأخيرة وتأتي وستأتي من مرتبة أعلى فقط من سندات رأسمال البنك المغربي للتجارة والصناعة.

علاوة على ذلك، يتم لفت انتباه المستثمرين إلى ما يلي :

- ليس لهذا الإصدار المتعلق بالسندات لأجل لا محدود تاريخ استحقاق معين وإنما يمكن تسديده حسب قرار الشركة المصدرة و بعد موافقة بنك المغرب، مما قد يؤثر على الأجل المتوقع وشروط إعادة الاستثمار.
- يتضمن الاستثمار في السندات التابعية لأجل لا محدود بنودا لانخفاض المبلغ الإسمي للسندات وإلغاء أداء الفوائد التي تعرض المستثمرين إلى مخاطر يتم تقديمها في الفصل الرابع من هذا القسم.

1. خصائص الشطر A

سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات، بأجل لا محدود وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء

طبيعة السندات	سندات تابعية لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكلير).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	750.000.000درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	7.500سند تابعي لأجل لا محدود
القيمة الإسمية الأحادية	100.000درهم
سعر الإصدار	100% أي 100.000 درهم
أجل الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 13 إلى 15 فبراير 2023 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	17 فبراير 2023
الاستحقاق	لا محدودة الأجل
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر B (سعر فائدة قابل للمراجعة كل 10سنوات)، ثم الشطر A(بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات) فالشطر C(بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
سعر الفائدة الاسمي	**سعر فائدة قابل للمراجعة كل خمس سنوات** بالنسبة للخمس سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة بالرجوع لسعر الفائدة لأجل 5 سنوات المحدد انطلاقا من منحنى أسعار الفائدة المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 25 يناير 2023، أي 3,90%، تضاف إليه علاوة للمخاطر تتراوح بين 250 و 260 نقطة أساس ، أي بسعر فائدة إسمي يتراوح بين 6,40% و 6,50%. وبعد مرور الخمس سنوات الأولى وبالنسبة لكل 5 سنوات، يساوي السعر المرجعي سعر الفائدة لأجل 5 سنوات المعاين أو المحتسب انطلاقا من منحنى أسعار الفائدة المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 5 سنوات بخمسة أيام عمل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المعتمدة (تتراوح بين 250 و 260 نقطة أساس) ويتم تبليغه لحاملي السندات من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة على موقعه الإلكتروني (www.bmci.ma)، داخل أجل 4 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا تاريخ مراجعة سعر الفائدة. في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لخمس سنوات لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحنى، سيتم تحديد السعر المرجعي بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لخمس سنوات (أساس حسباني) .

علاوة المخاطر	بين 250 و 260 نقطة أساس
الفوائد	تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 17 فبراير من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 17 فبراير إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل. ستتوقف فوائد السندات التابعية لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك المغربي للتجارة والصناعة بتسديد رأس المال. ويمكن للبنك المغربي للتجارة والصناعة حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كليا أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة غير محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف المصدر أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لكافة حاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها البنك المغربي للتجارة والصناعة. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل. ويلزم البنك المغربي للتجارة والصناعة بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأسمال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعية لأجل لا محدود موضوع المنشور. وتتمثل المعايير المشار إليها أعلاه في ما يلي: - يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛ - تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛ - لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛ - تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛ - لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛ - لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية ؛

- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها ؛

- تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة ؛

- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛

- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛ و

- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة على موقعه الإلكتروني (www.bmci.ma) وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان البنك المغربي للتجارة والصناعة.

ويمكن للبنك المغربي للتجارة والصناعة حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه.

وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة على موقعه الإلكتروني (www.bmci.ma) و في صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

	و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر" أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال ".
تسديد رأس المال	يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .
التسديد المسبق	يمنع على البنك المغربي للتجارة والصناعة القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع . وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق لرأس المال جزئيا أو كليا إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب. إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشطر السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر (www.bmci.ma) مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته .
	لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند » امتصاص الخسائر « . وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0%من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات . إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.
	ويمتنع البنك المغربي للتجارة والصناعة عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع

الإلكتروني للمصدر (www.bmci.ma) مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستردادي وأجله وسعره.

وسيقوم البنك المغربي للتجارة والصناعة بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها).وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها .

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك المغربي للتجارة والصناعة خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل البنك المغربي للتجارة والصناعة في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية البنك المغربي للتجارة والصناعة ، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .

امتصاص الخسائر

تخفض قيمة السندات[1] كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد. وتخفض قيمة السندات بالميلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET1[2]) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتتميمه) .

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطد. وسيقوم البنك المغربي للتجارة والصناعة بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا ، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته الجماعية. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III للبنك المغربي للتجارة والصناعة (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) . ويتم هذا النشر أيضا من طرف البنك المغربي للتجارة

[1] من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح للبنك المغربي للتجارة والصناعة تسجيل عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية

[2] تقدم نسبة الأموال الذاتية الأساسية (CET1,) ونسبة الملاءة في الوثيقة المرجعية للبنك المغربي للتجارة والصناعة المتعلقة بالسنة المالية 2021 وبالنصف الأول 2022

والصناعة في صحيفة للإعلانات القانونية، وعلى الموقع الإلكتروني للبنك المغربي للتجارة والصناعة (www.bmci.ma) خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع محتمل لحدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني (www.bmci.ma)وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للبنك المغربي للتجارة والصناعة البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة على موقعه الإلكتروني (www.bmci.ma) وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

تداول السندات

قابلة للتداول بالتراضي

لا يمكن تداول السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في المنشور. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعية لأجل لا محدود موضوع المنشور بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في

المنشور. كما يجب على ماسكي الحسابات ألا يقبلوا بأي حال من الأحوال تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع المنشور المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في المنشور.

بنود التماثل

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع المنشور وسندات أي إصدار سابق.
إذا قام البنك المغربي للتجارة والصناعة لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض / التابعية

يخضع رأس المال لبند تابعية السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية البنك المغربي للتجارة والصناعة، لن يتم تسديد السندات التابعية لأجل لا محدود لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

بينما يتم تسديد هذه السندات التابعية لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة التي أصدرها البنك المغربي للتجارة والصناعة أو التي يمكن له إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

- القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛
- المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعية لمدة محددة التي أصدرها البنك المغربي للتجارة والصناعة أو التي يمكن له إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

تأتي هذه السندات التابعية لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعية لأجل لا محدود من نفس الفئة.

ضمانة التسديد

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

التصنيف

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

تمثيل كتلة حاملي السندات

قام مجلس الرقابة بتاريخ 27 يناير 2023 بتعيين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لأشطر هذا الإصدار A وB و C (سندات تابعية لأجل لا محدود)التي تم تجميعها في كتلة وحيدة.

سيقوم الوكيل المؤقت داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات بدعوة الجمعية العامة العادية لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات طبقا لأحكام المادة 301 و 301مكرر من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه.

وطبقا للمادة 301 مكرر من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه، تقرر تحديد مكافأة الوكيل المؤقت ووكيل كتلة حاملي السندات في 30.000 درهم دون احتساب الرسوم للسنة برسم الكتلة.

وطبقا للمادة 302 من القانون سابق الذكر، يتمتع وكيل كتلة حاملي السندات ، عدا في حال وجود قيد تقرره الجمعية العامة لحاملي السندات، بصلاحية القيام باسم الكتلة بجميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات.

وطبقا للمادة 302 من القانون المذكور، يمتلك وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حالة قيود تفرضها الجمعية العامة لحاملي السندات، الصلاحية لإنجاز باسم الكتلة جميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات.

علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيل كتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة والتي لم يحل أجل استحقاقها بعد :

- إصدار اقتراض سندي بمبلغ ألف مليون درهم في عام 2018
- إصدار اقتراض سندي بمبلغ 500 مليون درهم في عام 2019

وباستثناء المهام المشار إليها أعلاه، لا يمتلك مكتب حديد للاستشارة أي مهمة تجاه البنك المغربي للتجارة والصناعة ولا تربطه أية علاقة رأسمال أو أعمال مع البنك.

القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	محكمة التجارة للدار البيضاء

2. خصائص الشطر B

سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات، بأجل لا محدود وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء

طبيعة السندات	سندات تابعية لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكلير).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	750.000.000درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	7.500سند تابعي لأجل لا محدود
القيمة الإسمية الأحادية	100.000درهم
سعر الإصدار	100% أي 100.000 درهم
أجل الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 13 إلى 15 فبراير 2023 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	17 فبراير 2023
الاستحقاق	لا محدودة الأجل
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر B (سعر فائدة قابل للمراجعة كل 10سنوات)، ثم الشطر A(بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات) فالشطر C(بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
سعر الفائدة الاسمي	**سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات** بالنسبة للعشر سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة بالرجوع لسعر الفائدة لأجل 10 سنوات المحدد انطلاقا من منحنى أسعار الفائدة المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 25 يناير 2023، أي 4,21%، تضاف إليه علاوة للمخاطر تتراوح بين 260 و 270نقطة أساس ، أي بسعر فائدة إسمي يتراوح بين 6,81% و 6,91%. وبعد مرور العشر سنوات الأولى وبالنسبة لكل 10سنوات، يساوي السعر المرجعي سعر الفائدة لأجل 10 سنوات المعاين أو المحتسب انطلاقا من منحنى أسعار الفائدة المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 10 سنوات بخمسة أيام عمل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المعتمدة (تتراوح بين 260 و 270 نقطة أساس) ويتم تبليغه لحاملي السندات من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة على موقعه الإلكتروني (www.bmci.ma)، داخل أجل 4 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا تاريخ مراجعة سعر الفائدة. في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لعشر سنوات لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحنى، سيتم تحديد السعر المرجعي بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لعشر سنوات (أساس حسباني)

علاوة المخاطر	بين 260 و 270 نقطة أساس

الفوائد

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في
17 فبراير من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 17 فبراير إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعية لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك المغربي للتجارة والصناعة بتسديد رأس المال.

ويمكن للبنك المغربي للتجارة والصناعة حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كليا أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة غير محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف المصدر أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لكافة حاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها البنك المغربي للتجارة والصناعة. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم البنك المغربي للتجارة والصناعة بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأسمال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعية لأجل لا محدود موضوع المنشور.

وتتمثل المعايير المشار إليها أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛

- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛

- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛

- تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛

- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛

- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية ؛

- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها ؛

- تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة ؛

- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛

- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛ و

- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة على موقعه الإلكتروني (www.bmci.ma) وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان البنك المغربي للتجارة والصناعة.

ويمكن للبنك المغربي للتجارة والصناعة حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه.

وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة على موقعه الإلكتروني (www.bmci.ma) و في صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

	و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر" أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال ".
تسديد رأس المال	يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .
التسديد المسبق	يمنع على البنك المغربي للتجارة والصناعة القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع . وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق لرأس المال جزئيا أو كليا إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب. إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشطر السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر (www.bmci.ma) مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته .
	لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند » امتصاص الخسائر « . وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0%من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات . إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.
	ويمتنع البنك المغربي للتجارة والصناعة عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع

الإلكتروني للمصدر (www.bmci.ma) مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستردادي وأجله وسعره.

وسيقوم البنك المغربي للتجارة والصناعة بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها).وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها .

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك المغربي للتجارة والصناعة خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل البنك المغربي للتجارة والصناعة في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية البنك المغربي للتجارة والصناعة ، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .

امتصاص الخسائر

تخفض قيمة السندات[3] كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد. وتخفض قيمة السندات بالميلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET1[4]) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتتميمه) .

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطد. وسيقوم البنك المغربي للتجارة والصناعة بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا ، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته الجماعية. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III للبنك المغربي للتجارة والصناعة (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) . ويتم هذا النشر أيضا من طرف البنك المغربي للتجارة

[3] من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح للبنك المغربي للتجارة والصناعة تسجيل عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية

[4] تقدم نسبة الأموال الذاتية الأساسية (CET1,) ونسبة الملاءة في الوثيقة المرجعية للبنك المغربي للتجارة والصناعة المتعلقة بالسنة المالية 2021 وبالنصف الأول 2022

والصناعة في صحيفة للإعلانات القانونية، وعلى الموقع الإلكتروني للبنك المغربي للتجارة والصناعة (www.bmci.ma) خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع محتمل لحدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني (www.bmci.ma)وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للبنك المغربي للتجارة والصناعة البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة على موقعه الإلكتروني (www.bmci.ma) وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

تداول السندات

قابلة للتداول بالتراضي

لا يمكن تداول السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في المنشور. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعية لأجل لا محدود موضوع المنشور بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في

المنشور. كما يجب على ماسكي الحسابات ألا يقبلوا بأي حال من الأحوال تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع المنشور المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في المنشور.

بنود التماثل

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع المنشور وسندات أي إصدار سابق.
إذا قام البنك المغربي للتجارة والصناعة لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض / التابعية

يخضع رأس المال لبند تابعية السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية البنك المغربي للتجارة والصناعة، لن يتم تسديد السندات التابعية لأجل لا محدود لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

بينما يتم تسديد هذه السندات التابعية لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة التي أصدرها البنك المغربي للتجارة والصناعة أو التي يمكن له إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

- القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛
- المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعية لمدة محددة التي أصدرها البنك المغربي للتجارة والصناعة أو التي يمكن له إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

تأتي هذه السندات التابعية لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعية لأجل لا محدود من نفس الفئة.

ضمانة التسديد

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

التصنيف

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

تمثيل كتلة حاملي السندات

قام مجلس الرقابة بتاريخ 27 يناير 2023 بتعيين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لأشطر هذا الإصدار A وB و C (سندات تابعية لأجل لا محدود)التي تم تجميعها في كتلة وحيدة.

سيقوم الوكيل المؤقت داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات بدعوة الجمعية العامة العادية لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات طبقا لأحكام المادة 301 و 301مكرر من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه.

وطبقا للمادة 301 مكرر من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه، تقرر تحديد مكافأة الوكيل المؤقت ووكيل كتلة حاملي السندات في 30.000 درهم دون احتساب الرسوم للسنة برسم الكتلة.

وطبقا للمادة 302 من القانون سابق الذكر، يتمتع وكيل كتلة حاملي السندات ، عدا في حال وجود قيد تقرره الجمعية العامة لحاملي السندات، بصلاحية القيام باسم الكتلة بجميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات.

وطبقا للمادة 302 من القانون المذكور، يمتلك وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حالة قيود تفرضها الجمعية العامة لحاملي السندات، الصلاحية لإنجاز باسم الكتلة جميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات.

علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيل كتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة والتي لم يحل أجل استحقاقها بعد :

- إصدار اقتراض سندي بمبلغ ألف مليون درهم في عام 2018
- إصدار اقتراض سندي بمبلغ 500 مليون درهم في عام 2019

وباستثناء المهام المشار إليها أعلاه، لا يمتلك مكتب حديد للاستشارة أي مهمة تجاه البنك المغربي للتجارة والصناعة ولا تربطه أية علاقة رأسمال أو أعمال مع البنك.

القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	محكمة التجارة للدار البيضاء

3. خصائص الشطر C

سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا، بأجل لا محدود وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء

طبيعة السندات	سندات تابعية لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكلير).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	750.000.000درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	7.500سند تابعي لأجل لا محدود
القيمة الإسمية الأحادية	100.000درهم
سعر الإصدار	100% أي 100.000 درهم
أجل الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 13 إلى 15 فبراير 2023 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	17 فبراير 2023
الاستحقاق	لا محدودة الأجل
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر B (سعر فائدة قابل للمراجعة كل 10سنوات)، ثم الشطر A(بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات) فالشطر C(بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
علاوة المخاطر	بين 240 و 250 نقطة أساس
سعر الفائدة الاسمي	**سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا** بالنسبة للسنة الأولى، يحدد سعر الفائدة بالرجوع لسعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا المحدد انطلاقا من منحنى أسعار الفائدة المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 25 يناير 2023، أي 3,51%، تضاف إليه علاوة للمخاطر تتراوح بين 240 و 250نقطة أساس ، أي بسعر فائدة إسمي يتراوح بين 5,91% و 6,01%. وعند كل تاريخ سنوي، يساوي السعر المرجعي سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) المعاين أو المحتسب انطلاقا من منحنى أسعار الفائدة المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة بخمسة أيام عمل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المعتمدة (تتراوح بين 240 و 250 نقطة أساس) ويتم تبليغه لحاملي السندات من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة على موقعه الإلكتروني (www.bmci.ma)، داخل أجل 4 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا تاريخ مراجعة سعر الفائدة.
طريقة حساب سعر الفائدة المرجعي	في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة ل52 أسبوعا لسندات الخزينة ، سيتم تحديد السعر المرجعي بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق ل52 أسبوعا (أساس نقدي)

.

ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعا (أساس حسباني) إلى السعر النقدي المقابل.

وتعرض طريقة الحساب كما يلي :

(((السعر الحسباني + 1) ^ (k / عدد الأيام الصحيح*)) – 1) × k/360 ؛

بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسباني الذي نريد تحويله.

* عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوما

تاريخ تحديد سعر الفائدة

تتم مراجعة القسيمة سنويا في التواريخ السنوية التي تصادف تاريخ انتفاع الاقتراض. أي في 17 فبراير من كل سنة.

الفوائد

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في
17 فبراير من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 17 فبراير إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعية لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك المغربي للتجارة والصناعة بتسديد رأس المال.

ويمكن للبنك المغربي للتجارة والصناعة حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كليا أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة غير محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف المصدر أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لكافة حاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها البنك المغربي للتجارة والصناعة. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم البنك المغربي للتجارة والصناعة بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأسمال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعية لأجل لا محدود موضوع المنشور.

وتتمثل المعايير المشار إليها أعلاه في ما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛

- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛

- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛

- تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛

- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛

- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية ؛

- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها ؛

- تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة ؛

- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛

- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛ و

- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة على موقعه الإلكتروني (www.bmci.ma) وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان البنك المغربي للتجارة والصناعة.

ويمكن للبنك المغربي للتجارة والصناعة حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه.

	وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة على موقعه الإلكتروني (www.bmci.ma) و في صحيفة للإعلانات القانونية. في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات. و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × (عدد الأيام الصحيح /360) يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر" أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال ".
تسديد رأس المال	يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .
التسديد المسبق	يمنع على البنك المغربي للتجارة والصناعة القيام القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع . وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق لرأس المال جزئيا أو كليا إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب. إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشطر السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر (www.bmci.ma) مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته . لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر » . وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0%من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات .

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمتنع البنك المغربي للتجارة والصناعة عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر (www.bmci.ma) مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستردادي وأجله وسعره.

وسيقوم البنك المغربي للتجارة والصناعة بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها).وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها .

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك المغربي للتجارة والصناعة خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل البنك المغربي للتجارة والصناعة في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية البنك المغربي للتجارة والصناعة ، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .

امتصاص الخسائر

تخفض قيمة السندات[5] كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد. وتخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET1[6]) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتتميمه) .

[5] من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح للبنك المغربي للتجارة والصناعة تسجيل عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية

[6] تقدم نسبة الأموال الذاتية الأساسية (CET1,) ونسبة الملاءة في الوثيقة المرجعية للبنك المغربي للتجارة والصناعة المتعلقة بالسنة المالية 2021 وبالنصف الأول 2022

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطد. وسيقوم البنك المغربي للتجارة والصناعة بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا ، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته الجماعية. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III للبنك المغربي للتجارة والصناعة (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) . ويتم هذا النشر أيضا من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة في صحيفة للإعلانات القانونية، وعلى الموقع الإلكتروني للبنك المغربي للتجارة والصناعة (www.bmci.ma) خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع محتمل لحدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني (www.bmci.ma)وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للبنك المغربي للتجارة والصناعة البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة على موقعه الإلكتروني (www.bmci.ma) وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

تداول السندات

قابلة للتداول بالتراضي

لا يمكن تداول السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في المنشور. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعية لأجل لا محدود موضوع المنشور بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في المنشور. كما يجب على ماسكي الحسابات ألا يقبلوا بأي حال من الأحوال تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع المنشور المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في المنشور.

بنود التماثل

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع المنشور وسندات أي إصدار سابق.
إذا قام البنك المغربي للتجارة والصناعة لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض / التابعية

يخضع رأس المال لبند تابعية السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية البنك المغربي للتجارة والصناعة، لن يتم تسديد السندات التابعية لأجل لا محدود لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

بينما يتم تسديد هذه السندات التابعية لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة التي أصدرها البنك المغربي للتجارة والصناعة أو التي يمكن له إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

- القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛
- المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعية لمدة محددة التي أصدرها البنك المغربي

	للتجارة والصناعة أو التي يمكن له إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج. تأتي هذه السندات التابعية لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعية لأجل لا محدود من نفس الفئة.
ضمانة التسديد	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات	قام مجلس الرقابة بتاريخ 27 يناير 2023 بتعيين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لأشطر هذا الإصدار A وB و C (سندات تابعية لأجل لا محدود)التي تم تجميعها في كتلة وحيدة. سيقوم الوكيل المؤقت داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات بدعوة الجمعية العامة العادية لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات طبقا لأحكام المادة 301 و 301مكرر من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه. وطبقا للمادة 301 مكرر من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه، تقرر تحديد مكافأة الوكيل المؤقت ووكيل كتلة حاملي السندات في 30.000 درهم دون احتساب الرسوم للسنة برسم الكتلة. وطبقا للمادة 302 من القانون سابق الذكر، يتمتع وكيل كتلة حاملي السندات ، عدا في حال وجود قيد تقرره الجمعية العامة لحاملي السندات، بصلاحية القيام باسم الكتلة بجميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات. وطبقا للمادة 302 من القانون المذكور، يمتلك وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حالة قيود تفرضها الجمعية العامة لحاملي السندات، الصلاحية لإنجاز باسم الكتلة جميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات. علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيل كتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة والتي لم يحل أجل استحقاقها بعد : ▪ إصدار اقتراض سندي بمبلغ ألف مليون درهم في عام 2018 ▪ إصدار اقتراض سندي بمبلغ 500 مليون درهم في عام 2019 وباستثناء المهام المشار إليها أعلاه، لا يمتلك مكتب حديد للاستشارة أي مهمة تجاه البنك المغربي للتجارة والصناعة ولا تربطه أية علاقة رأسمال أو أعمال مع البنك.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	محكمة التجارة للدار البيضاء

IV- حالة التخلف عن الأداء

يشكل حالة للتخلف عن الأداء عدم الوفاء بجزء أو كل مبلغ الفوائد الواجبة على الشركة برسم كل سند عدا في حالة تم الأداء داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ استحقاقه، وعدا إذا قررت الشركة بعد موافقة بنك المغرب إلغاء جزئي أو كلي لأداء الفوائد طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في خصائص السندات التابعية لأجل لا محدود المبينة أعلاه في القسم الثاني - المعلومات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود للبنك المغربي للتجارة والصناعة

وفي حالة وقوع حالة التخلف عن الأداء يجب على ممثل كتلة حاملي السندات أن يوجه بدون أجل إعذارا للشركة من أجل معالجة التخلف عن الأداء مع الأمر بأداء كل مبلغ مستحق للفوائد من طرف الشركة داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ الإعذار.

وإذا لم تقم الشركة بمعالجة التخلف عن الأداء بعد مرور 14 يوم عمل التي تلي توصلها بالإعذار، يمكن لممثل كتلة حاملي السندات بعد دعوة الجمعية العامة لحاملي السندات، وبناء على قرار من لدن هذه الأخيرة التي تبت ضمن شروط النصاب والأغلبية المنصوص عليها قانونا وبعد مجرد إشعار كتابي موجه للمصدر، مع نسخة لمؤسسة التوطين والهيئة المغربية لسوق الرساميل أن يجعل من كافة الإصدار مستحق الاجل، مما يجبر الشركة بقوة القانون على تسديد السندات المذكورة في حدود مبلغ رأس المال والفوائد المستحقة منذ آخر تاريخ أداء للفوائد مع زيادة الفوائد المستحقة وغير المؤداة بعد. علما أن الرأسمال هو الرأسمال الأولي (القيمة الاسمية الأولية x عدد السندات)، أو في حالة تسديد مسبق ، الرأسمال الواجب المتبقي.

VI. الجدول الزمني للعملية

في ما يلي الجدول الزمني للعملية :

الترتيب	العمليات	التاريخ
1	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	03/02/2023
2	نشر ملخص المنشور على الموقع الإلكتروني للمصدر (www.bmci.ma)	03/02/2023
3	نشر المصدر لبلاغ صحفي في صحيفة للإعلانات القانونية	06/02/2023
4	فتح فترة الاكتتاب	13/02/2023
5	إغلاق فترة الاكتتاب	15/02/2023
6	تخصيص السندات	15/02/2023
7	التسديد/ التسليم	17/02/2023
8	نشر المصدر لنتائج العملية وأسعار الفائدة المعتمدة في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقعه الإلكتروني	17/02/2023

القسم الثاني : تقديم عام للبنك المغربي للتجارة والصناعة

I. معلومات عامة

تسمية الشركة	البنك المغربي للتجارة والصناعة والمعروف اختصارا ب « BMCI»
المقر الرئيسي	26، ساحة الأمم المتحدة، الدار البيضاء، المغرب
الهاتف	(212) 5 22 46 10 00
الفاكس	(212) 5 22 29 94 06
الموقع الإلكتروني	www.bmci.ma
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة
تاريخ التأسيس	1940
مدة الحياة	99 سنة
السجل التجاري	س.ت رقم 4091 – الدار البيضاء
السنة المالية	من فاتح يناير إلى 31 دجنبر
غرض البنك (مقتطف من المادة 3 من النظام الأساسي)	يتمثل غرض البنك في : ▪ القيام لحسابه الخاص ولحساب الغير أو عبر المساهمة في المغرب والخارج بجميع عمليات البنك والخصم والتسبيق والقرض أو العمولات وجميع الاكتتابات والإصدارات وعموما جميع العمليات بدون استثناء، المالية والتجارية والصناعية والعقارية التي يمكن أن تنتج عنها؛ ▪ أن تقترح على العموم شريطة الحصول على موافقة بنك المغرب عن طريق نافذة محصورة ومستقلة الأنشطة والمنتوجات المبينة في الباب الثالث من القانون 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وكذا العمليات التجارية والمالية والاستثمارية المصادق عليها من طرف المجلس العلمي الأعلى. ▪ القيام كذلك لحسابه الخاص ولحساب الغير أو عبر المساهمة في المغرب والخارج لا سيما على شكل تأسيس شركات، بجميع العمليات والمشاريع التي يمكن أن تهم الصناعة أو التجارة أو البنك أو المرتبطة بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
رأسمال البنك (إلى غاية 30 شتنبر 2022)	1 327 928 600 درهم مكون من 13 279 286 سهما بقيمة اسمية تبلغ 10دراهم للسهم
الوثائق القانونية	يمكن الاطلاع على وثائق الشركة المحاسبية والقانونية التي ينص على تبليغها القانون وكذا النظام الأساسي بالمقر الرئيسي للشركة.
النصوص التشريعية و	

القانونية المطبقة	يعتبر البنك المغربي للتجارة والصناعة شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة خاضعة للقانون الخاص وتنظم بالنصوص القانونية التالية : ▪ القانون رقم 95-17 كما تم تعديله وتتميمه ▪ الظهير الشريف رقم 193-14-1 ° الصادر في فاتح ربيع الأول 1436 القاضي بتنفيذه القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (القانون البنكي). بحكم إدراجه في بورصة الدارالبيضاء وإصداراته لسندات الدين، يخضع البنك للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية ، لاسيما : ▪ النظام العام لبورصة الدار البيضاء المصادق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 19-2008 الصادر في 3 يوليوز 2019 ▪ الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 14-19 المتعلق ببورصة القيم وبشركات البورصة وبالمستشارين في الاستثمار المالي ؛ ▪ الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 21-13-1 والصادر في فاتح جمادى الأولى 1434 (13 مارس 2013) القاضي بتنفيذه القانون رقم 12-43المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل؛ ▪ النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل مصادق عليه بقرار من وزير الاقتصاد والمالية رقم 16-2169 بتاريخ 14 يوليوز 2016 ؛ ▪ الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 55-12-1 الصادر في 28 دجنبر 2012 كما تم تعديله وتتميمه بتنفيذه القانون رقم 12-44 المتعلق بالطلب العمومي على الادخار والمعلومات المطلوبة من الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في في سنداتها. ▪ منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛ ▪ الظهير الشريف 3-95-1 الصادر في 26 يناير 1995 بتنفيذ القانون رقم 94-35 المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول وقرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الديون القابلة للتداول كما تم تغييره وتتميمه ؛ ▪ الظهير الشريف رقم 1.96.246 الصادر في 29 من شعبان 1417 (9 يناير1997). بتنفيذ القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم بواسطة القانون رقم 02-43 ؛ ▪ النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 3 يناير 2002 والقرار 05-77 بتاريخ 17 مارس 2005 ؛ ▪ ظهير شريف رقم 21-04-1 صادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بواسطة القانون رقم 06-46.
النظام الضريبي	يخضع البنك للقوانين التجارية والضريبية التي ينص عليها القانون. وهكذا، يخضع للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة المطبقة على العمليات البنكية (10 %).
المحكمة المختصة في حالة نزاع	المحكمة التجارية للدار البيضاء

II - بنية المساهمين في البنك المغربي للتجارة والصناعة

1. بنية المساهمة

يبلغ رأسمال البنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية متم شتنبر 2022 600 928 327 1 درهم. ويتكون هذا الرأسمال المحرر بالكامل من 286 279 13 سهما بقيمة اسمية تبلغ 100 درهم، تنتمي جميعها لنفس الفئة.

الجدول 1 : بنية المساهمين إلى غاية متم شتنبر 2022

يعتبر رأسمال البنك المغربي للتجارة والصناعة محررا بالكامل. إلى غاية متم شتنبر 2022، يتوزع رأسمال البنك كما يلي :

المساهمون	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت
BNP Paribas IRB Participations*	8 862 017	66,74%	66,74%
أكسا التأمينات المغرب	1 181 616	8,90%	8,90%
أطلنطا سند للتأمين	1 035 367	7,80%	7,80%
مساهمون آخرون**	2 200 286	16,57%	16,57%
المجموع	**13 279 286**	**100%**	**100%**

* يمتلك أعضاء مجلس الرقابة ويقصد بالذكر الأعضاء المنتمون لمجموعة BNP Paribas، وهم السادة ميشيل بيبورو، وألان فونتونو، وإيف مارتنشار، وفرانسوا بيناروايا، وكريستيان دو شيزمارتان، وجون بول ساي طبقا للنظام الأساسي للبنك المغربي للتجارة والصناعة 100 سهم عن مهامهم. بينما لا يمتلك الأعضاء المستقلون أسهم.

** يمتلك السيد حسن بنصالح 150 سهما عن مهامه.

المصدر : مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

III - الهيكل التنظيمي الوظيفي للبنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية متم شتنبر 2022

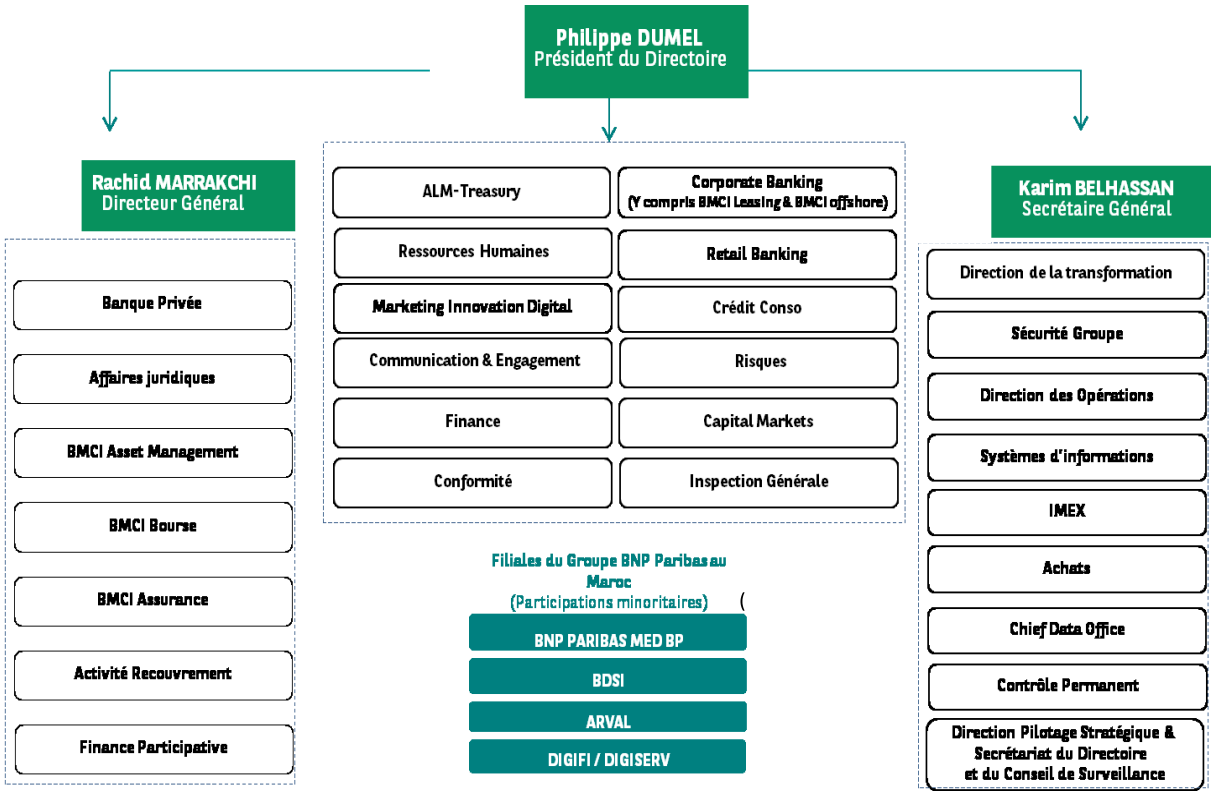

(*) باستثناء DIGIFI المملوكة في حدود 51%من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة

IV نشاط مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

1. تطور القروض

تطور الجاري الصافي لقروض البنك المغربي للتجارة والصناعة في الفترة التي شملتها الدراسة كما يلي :

بملايين الدراهم	2019	2020	التطور 20/19	2021	التطور 21/20	يونيو 2022	التطور 12-21/06-22
حقوق على مؤسسات الائتمان	**6908**	**5023**	**-27,29%**	**4888**	**-2,69%**	**4568**	**-6,55%**
الحصة	*13,60%*	*10,20%*	*3,4- نقطة*	*9,9%*	*0,29- نقطة*	*8,86%*	*0,10- نقطة*
عند الطلب	1 838	824	-55,17%	541	-34,35%	213	-60,69%
لأجل	5 070	4 199	-17,18%	4 347	3,52%	4355	0,19%
حقوق على الزبناء والتمويلات التشاركية	**43 729**	**44 204**	**1,09%**	**44 416**	**0,48%**	**47 017**	**5,86%**
الحصة	*86,36%*	*89,80%*	*3,44 نقطة*	*90,10%*	*0,29 نقطة*	*91,14%*	*0,01 نقطة*
قروض الخزينة	7 465	9 808	31,39%	9 914	1,08%	13 088	32,01%
الحصة	*14,74%*	*19,90%*	*5,16 نقطة*	*20,11%*	*0,21 نقطة*	*27,84%*	*0,38 نقطة*
قروض الاستهلاك	4 926	4 728	-4,02%	4997	5,70%	5 327	6,60%
الحصة	*9,70%*	*9,60%*	*0,10 نقطة*	*10,14%*	*0,54 نقطة*	*11,33%*	*0,11 نقطة*
قروض التجهيز	9 289	8 355	-10,05%	6 996	-16,26%	7 208	3,03%
الحصة	*18,34%*	*17,00%*	*1,34 نقطة*	*14,19%*	*2,81 نقطة*	*15,33%*	*0,08 نقطة*
القروض العقارية	15 637	15 611	-0,17%	15 942	2,12%	16 327	2,41%
الحصة	*30,88%*	*31,70%*	*0,82 نقطة*	*32,33%*	*0,63 نقطة*	*34,72%*	*0,07 نقطة*
قروض أخرى	1427	744	-47,86%	2 167	>100%	793	-63,42%
الحصة	*2,80%*	*1,50%*	*1,30 نقطة*	*4,40%*	*2,90 نقطة*	*1,69%*	*0,61- نقطة*
حقوق مكتسبة بشراء الفواتير	3540	3 502	-1,07%	3 037	-13,27%	2 916	-4,00%
الحصة	*7,00%*	*7,10%*	*0,10 نقطة*	*6,16%*	*0,94 نقطة*	*6,20%*	*0 نقطة*
فوائد مستحقة للاستلام	157	150	-4,46%	149	-0,60%	142	-4,38%
الحصة	*0,30%*	*0,30%*	*0 نقطة*	*0,30%*	*0 نقطة*	*0,30%*	*0,01 نقطة*
ديون معلقة الأداء	1 289	1 306	1,32%	1 212	-7,16%	1 217	0,42%
الحصة	*2,50%*	*2,70%*	*0,20 نقطة*	*2,46%*	*0,24 نقطة*	*2,59%*	*0,05 نقطة*
من ضمنها قبل مرحلة التعثر	0	154	>100%	180	17%	170	-6%
ديون متعثرة	458	284	-37,99%	334	17,67%	449	34,57%
ديون غير مؤداة	831	868	4,45%	698	-19 ,53%	598	-14,32%
مجموع القروض	**50 637**	**49 227**	**-2,78%**	**49 304**	**0,16%**	**51 585**	**4,63%**

المصدر : البنك المغربي للتجارة والصناعة-حسابات الشركة

إلى غاية متم يونيو 2022، بلغ الجاري الصافي لقروض البنك المغربي للتجارة والصناعة 585 51 مليون درهم بارتفاع نسبته **4,63%** مقارنة مع 2021 ويعزى هذا التطور للعوامل التالية :

- ارتفاع جاري الحقوق على الزبناء بمبلغ 601 2 مليون درهم ليصل إلى 017 47 مليون درهم مع متم 2022؛ ويعود هذا التطور بنسبة 5,86% للتأثير المزدوج لزيادة قروض الخزينة بمبلغ 174 3 مليون درهم، وكذا انخفاض القروض الأخرى بمبلغ 374 1 مليون درهم ؛
- انخفاض الحقوق على مؤسسات الائتمان (باستثناء الديون السيادية / بنك المغرب) بنسبة 6,55% (أي -320 مليون درهم) التي بلغت 568 4 مليون درهم في يونيو 2022 مقابل 888 4 في 2021 بفعل تراجع الحقوق تحت الطلب بنسبة 60,69% وارتفاع الحقوق لأجل بنسبة 0,19% .

شكلت الحقوق على الزبناء 91,1%من مجموع الجاري في يونيو 2022 مقابل 90,1% في سنة 2017، بارتفاع نسبته 0,01نقطة. وشكلت الحقوق على مؤسسات الائتمان 8,86% من مجموع الجاري في يونيو 2022 مقابل 9,9% في سنة 2021 ، بارتفاع نسبته 0,1 نقطة خلال هذه الفترة.

إلى غاية متم 2021، ارتفع الجاري الصافي لقروض البنك المغربي للتجارة والصناعة إلى 49304 مليون درهم بارتفاع نسبته 0,16% مقارنة مع 2020.

ويعزى هذا التطور إلى :

:

- ارتفاع جاري الحقوق على الزبناء بمبلغ +212 مليون درهم لتبلغ 416 44 مليون درهم إلى غاية متم دجنبر 2021. ويعود هذا التطور بنسبة 0,48% إلى التأثير المشترك ل :
  - ✓ ارتفاع قروض الخزينة بنسبة 1,08% (أي +106 مليون درهم) التي بلغت 914 9 مليون درهم في 2021 بفعل مستوى تطور إعادة التمويلات بالعملات الأجنبية .
  - ✓ انخفاض قروض التجهيز بنسبة 16,3%(أي -359 1 مليون درهم) والتي بلغ جاريها 996 6 مليون درهم في 2021 بفعل مستوى تسديدات القروض مقارنة مع الإنتاج الجديد ؛
  - ✓ ارتفاع قروض الاستهلاك بنسبة 5,7%(أي +269 مليون درهم) التي بلغت 997 4 مليون درهم في 2021 ارتباطا بتطور مستوى النشاط في 2021 مقارنة مع 2020،
  - ✓ ارتفاع القروض العقارية بنسبة 2,2% أي +331 مليون درهم) التي ارتفعت إلى 942 15 إلى غاية متم 2021 ؛
  - ✓ انخفاض الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير إلى 465 مليون درهم التي بلغت 037 3 مليون درهم إلى غاية متم 2021 بفعل الانخفاضات المتعلقة بتسديدات قروض الضريبة على القيمة المضافة؛
  - ✓ انخفاض الحقوق معلقة الأداء بنسبة 7,16% (أي -94مليون درهم) والتي ارتفعت إلى 212 1 في 2021 .
- انخفاض الحقوق على مؤسسات الائتمان (باستثناء الحقوق السيادية) بنسبة 2,7% (أي -135 مليون درهم) التي بلغت 888 4 مليون درهم في 2021 مقابل 023 5 في 2020 بفعل تراجع الحقوق تحت الطلب بنسبة 34,35% (أي -283 مليون درهم) و ارتفاع الحقوق لأجل بنسبة 3,52% (أي +148 مليون درهم) .

شكلت الحقوق على الزبناء 90,1% من مجموع الجاري في 2021 مقابل 89,8% في سنة 2020، بارتفاع نسبته 0,3 نقطة. وشكلت الحقوق على مؤسسات الائتمان 9,9% من مجموع الجاري في 2021 مقابل 10,2%في سنة 2020، بانخفاض نسبته 0,3 نقطة خلال هذه الفترة.

2. تطور الودائع

تطور جاري ديون البنك المغربي للتجارة والصناعة في الفترة التي شملتها الدراسة كما يلي :

بملايين الدراهم	2019	2020	التطور 20/19	2021	التطور 21/20	يونيو 2022	التطور -22 -21/06 12
ديون تجاه مؤسسات الائتمان	**1 584**	**3 084**	94,70%	**3 367**	9,19%	**6 475**	92,31%
الحصة	*3,50%*	*6,60%*	*3,10 pts*	*7,49%*	*0,89 pts*	*13,71%*	*0,83 pts*
عند الطلب	495	1814	266,46%	2 626	44,75%	1 606	-38,84%
لأجل	1089	1270	16,62%	742	-41,60%	4 869	556,22%
الديون تجاه الزبناء	**44 267**	**43 670**	-1,35%	**41 617**	-4,70%	**40 753**	-2,08%
الحصة	*97%*	*93,40%*	*-3,2 pts*	*92,5%*	*- 0,89 pts*	*86,29%*	*-0,06 pts*
حسابات دائنة عند الطلب	30 191	31 371	3,91%	30 926	-1,42%	30 727	-0,64%
الحصة	*65,80%*	*67,10%*	*1,30 pts*	*68,75%*	*1,65 pts*	*65,06%*	*-0,05 pts*
حساب التوفير	7 592	7 364	-3,00%	6 814	-7,46%	6 521	-4,30%
الحصة	*16,60%*	*15,70%*	*-0,90 pts*	*15,15%*	*-0,55 pts*	*13,81%*	*-0,08 pts*
ودائع لأجل	4 748	2 882	-39,30%	1 812	-37,14%	1 825	0,73%
الحصة	*10,40%*	*6,20%*	*-4,20 pts*	*4,03%*	*-2,17 pts*	*3,86%*	*-0,04 pts*
حسابات دائنة أخرى	1 670	2 030	21,56%	2 054	1,19%	1 667	-18,86%
الحصة	*3,60%*	*4,30%*	*0,70 pts*	*4,57%*	*0,27 pts*	*3,53%*	*-0,22 pts*
فوائد مستحقة للأداء	66,483	23,324	-64,92%	11	-54,10%	13	25,74%
الحصة	*0,10%*	*0,00%*	*-0,10 pts*	*0,02%*	*0,02 pts*	*0,03%*	*0,42 pts*
مجموع الديون	**45 851**	**46 754**	**1,97%**	**44 985**	**-3,78%**	**47 228**	**4,99%**

المصدر : البنك المغربي للتجارة والصناعة-حسابات الشركة

إلى غاية 30 يونيو 2022، سجلت الودائع تجاه الزبناء ارتفاعا نسبته 4,99% مقارنة مع 2021 (أي 2243 مليون درهم) لتبلغ 47 228 مليون درهم .

من ناحية أخرى، تطورت الديون تجاه مؤسسات الائتمان لتبلغ 3108 مليون درهم لتبلغ 6475 مليون درهم في يونيو 2022 بفعل التأثير المزدوج لارتفاع الديون لأجل بمبلغ 4127 مليون درهم و انخفاض الديون تحت الطلب بمبلغ 1020 مليون درهم.

إلى غاية متم يونيو 2022، تمثل الديون تجاه مؤسسات الائتمان 13,71%من مجموع الديون مقابل 7,49% إلى غاية متم 2021. وتمثل الديون تجاه الزبناء 86,29% من مجموع الديون بانخفاض نسبته 0,06 نقطة مقارنة مع 2021 .

إلى غاية 31 دجنبر 2021 ، انخفضت الودائع تجاه الزبناء بنسبة 4,7 % مقارنة مع 2020 (أي -2035 مليون درهم) لتبلغ 41617 مليون درهم. ويعزى هذا التطور بالأساس للتأثيرات المشتركة التالية :

- انخفاض الحسابات الدائنة تحت الطلب بنسبة 1,4% (أي -445 مليون درهم) التي ارتفعت إلى غاية متم 2021 إلى 30926 مليون درهم ؛
-
- انخفاض الودائع لأجل بنسبة 37,1% لتبلغ 1812 مليون درهم إلى غاية متم 2021 (أي -1070 مليون درهم)
- انخفاض حسابات الادخار بنسبة 7,5% (أي -550 مليون درهم) لتبلغ 6814 مليون درهم

وسجلت الديون تجاه مؤسسات الائتمان من جهتها تطورا قدره 283 مليون درهم لتبلغ 3367 مليون درهم في 2021 بفعل التأثير المشترك لارتفاع الديون تحت الطلب بمبلغ 812 مليون درهم وانخفاض الديون لأجل بمبلغ 528 مليون درهم.

إلى غاية متم 2021 ، مثلت الديون تجاه مؤسسات الائتمان 7,5% من مجموع الديون مقابل 6,6% مع متم 2020. أما الديون تجاه الزبناء فتمثل 92,5% من مجموع الديون بانخفاض نسبته نقطة واحدة مقارنة مع 2020 .

III – المعلومات المالية

I. الوضعية المالية الموطدة للبنك المغربي للتجارة والصناعة

1.تحليل حساب النتيجة الموطد لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية 31 دجنبر 2021

في ما يلي حساب النتيجة الموطد طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خلال الثلاث سنوات الأخيرة :

بملايين الدراهم	2019	2020	2021	Δ 20-19	Δ 21-20	TCAM 19-21
فوائد وعائدات مماثلة	3 148	3 068	2 997	-2,54%	-2,31%	-2,43%
فوائد وتكاليف مماثلة	-842	-730	-659	-13,30%	-9,73%	-11,53%
هامش الفائدة	**2 306**	**2 338**	**2 338**	**1,39%**	**0,04%**	**0,71%**
عمولات محصلة	555	504	520	-9,19%	3,17%	-3,20%
عمولات ممنوحة	-62	-52	-72	-16,13%	38,46%	<100%
هامش على العمولات	**493**	**452**	**449**	**-8,32%**	**-0,66%**	**-4,57%**
أرباح/خسائر صافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	21	2	3	-90,48%	50,00%	-62,20%
أرباح/خسائر صافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	306	348	338	13,73%	-2,87%	5,10%
أرباح/خسائر صافية على الأدوات المالية المتاحة للبيع	-	-	-	na	na	Na
نتيجة عمليات السوق	**327**	**350**	**341**	**7,03%**	**-2,57%**	**2,12%**
عائدات الأنشطة الأخرى	44	51	86	15,91%	68,63%	39,81%
تكاليف الأنشطة الأخرى	-111	-138	-171	24,32%	23,91%	24,12%
الناتج الصافي البنكي	**3 059**	**3 052**	**3 044**	**-0,23%**	**-0,26%**	**-0,25%**
التكاليف العامة للاستغلال	-1 432	-1 513	-1 885	5,66%	24,59%	14,73%
مخصصات للاستغلال والمؤن والأصول الثابتة	-215	-211	-245	-1,86%	16,11%	6,75%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**1 413**	**1 328**	**914**	**-31,17%**	**-6,02%**	**-19,57%**
كلفة المخاطر	**-440**	**-901**	**-575**	**>100%**	**-36,18%**	**14,32%**
نتيجة الاستغلال	**973**	**427**	**338**	**-56,12%**	**-20,84%**	-41,06%

حصة النتيجة الصافية في الشركات التابعة بطريقة حقوق الملكية	3	3	0,24	0,00%	-92,00%	-71,72%
أرباح أو خسائر صافية على الأصول الأخرى	16	-69	12	<100%	<100%	-13,40%
تغيرات قيم فوارق الشراء	-	-	-	na	na	na
النتيجة قبل الضريبة	**991**	**360**	**351**	**-63,67%**	**-2,50%**	**-40,49%**
ضرائب على النتائج	-391	-216	-184	-44,76%	-14,81%	-31,40%
النتيجة الصافية للسنة المالية	**600**	**145**	**167**	**-75,83%**	**15,17%**	**-47,24%**
النتيجة الصافية حصة المجموعة	605	156	194	-74,21%	24,36%	-43,37%
النتيجة خارج المجموعة	-5	-11	-27	>100%	>100%	132,38%
النتيجة حسب السهم بالدرهم	*45,6*	*11,7*	*15*	-74,34%	28,21%	-42,65%

المصدر : البنك المغربي للتجارة والصناعة

2.تحليل الحصيلة الموطدة لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية 31/12/2021

في ما يلي حصيلة الأصول الموطدة حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية متم دجنبر 2019 و متم دجنبر 2021 :

بملايين الدراهم	دجنبر 2019	دجنبر 2020	دجنبر 2021	Δ 20-19	Δ 21-20	TCAM 19-21
قيم في الصندوق، بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	1 240	1 172	1 582	-5,48%	34,98%	12,95%
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	983	1 429	1 400	45,37%	-2,03%	19,34%
أدوات مشتقة للتغطية	-	-	-	n/a	n/a	n/a
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	5 059	5 352	3 896	5,79%	-27,20%	-12,24%
سندات بالكلفة المهلكة	3 096	3 052	4 003	-1,42%	31,16%	13,71%
قروض وحقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بالكلفة المهلكة	2 564	1 546	1 534	-39,70%	-0,78%	-22,65%
قروض وحقوق على الزبناء بالكلفة المهلكة	54 869	50 856	51 574	-7,31%	1,41%	-3,05%
فارق إعادة تقييم أصول المحفظة المغطاة بالنسب	-	-	-	NA	NA	NA
توظيفات أنشطة التأمين	-	-	-	NA	NA	NA
أصول ضرائب مستحقة	4	3	202	-25,00%	6633,33 %	610,63 %
أصول ضرائب مؤجلة	113	137	357	21,24%	160,58%	77,74%
حسابات التسوية وأصول أخرى	1 095	961	1136	-12,24%	18,11%	1,81%
أصول غير جارية موجهة للتفويت	-	-	-	NA	NA	NA
مساهمات في شركات بطريقة حقوق الملكية	13	14	12	7,69%	-14,29%	-3,92%
عقارات التوظيف	30	29	28	-3,33%	-6,90%	-5,13%
أصول ثابتة ملموسة	1 639	1 531	1 266	-6,59%	-17,31%	-12,11%
أصول ثابتة غير ملموسة	411	440	532	7,06%	20,91%	13,77%
فارق الشراء	88	88	88	0,00%	0,00%	0,00%

ملخص المنشور- إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم

الأصول	**71 203**	**66 610**	**67 611**	-6,45%	1,50%	-2,56%

في ما يلي حصيلة الخصوم الموطدة حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية متم دجنبر 2019 و متم دجنبر 2021 :

بملايين الدراهم	دجنبر 19 (IFRS 9)	دجنبر 20 (IFRS 9)	دجنبر 21 (IFRS 9)	Δ 20-19	Δ 21-20	TCAM 19-21
بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	0	0	0	NA	NA	NA
خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	55	47	12	-14,55%	-74,47%	-53,29%
أدوات مشتقة للتغطية	-	-	-	NA	NA	NA
ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها	5 875	4 029	5 153	-31,42%	27,90%	-6,35%
ديون تجاه الزبناء	45 036	44 620	42 425	-0,92%	-4,92%	-2,94%
سندات الدين المصدرة	6 665	4 347	5 972	-34,78%	37,36%	-5,35%
فارق إعادة تقييم خصوم المحفظة المغطاة بالنسب	-	-	-	NA	NA	NA
خصوم ضرائب مستحقة	59	36	31	-38,98%	-13,89%	-27,51%
خصوم ضرائب مؤجلة	214	98	218	-54,21%	122,45%	0,93%
حسابات التسوية وخصوم أخرى	3 112	2 927	3 529	-5,94%	20,57%	6,49%
ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت	-	-	-	NA	NA	NA
مؤونات تقنية لعقود التأمين	-	-	-	NA	NA	NA
مؤونات للمخاطر والتكاليف	425	591	755	39,06%	27,75%	33,28%
إعانات، أموال وصناديق الضمان الخاصة	-	-	-	NA	NA	NA
ديون تابعية	**2 264**	**2 262**	**2 262**	-0,09%	0,00%	-0,04%
رساميل ذاتية	**7 498**	**7 652**	**7 255**	2,05%	-5,20%	-1,64%
الرأسمال واحتياطيات مرتبطة	6 542	6 542	6 542	0,00%	0,00%	0,00%
احتياطيات موطدة	307	900	487	193,16%	-45,89%	25,95%
• حصة المجموعة	260	859	445	230,38%	-48,20%	30,83%
• حصة الأقليات	46	41	43	-10,87%	2,44%	-4,45%
أرباح أو خسائر كامنة أو مؤجلة ، حصة المجموعة	49	65	58	32,65%	-10,77%	8,80%
النتيجة الصافية للسنة المالية	600	145	167	75,84%	15,17%	-47,24%
• حصة المجموعة	605	156	194	74,22%	24,36%	-43,37%
• حصة الأقليات	-5	-11	-27	120,00%	145,45%	132%
الخصوم	**71 203**	**66 610**	**67 611**	-6,45%	1,50%	-2,56%

3.تحليل حساب النتيجة الموطد لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية 30 شتنبر 2022

في ما يلي حساب النتيجة الموطد لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية متم يونيو 2022 :

حساب النتيجة الموطد طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	يونيو 21	يونيو 22	التفاوت
فوائد وعائدات مماثلة	1 526	1 498	-1,8%
فوائد وتكاليف مماثلة	352	356	1,0%
هامش الفائدة	**1 174**	**1 143**	**-2,7%**
عمولات محصلة	264	262	-0,7%
عمولات ممنوحة	39	33	-15,2%
هامش على العمولات	**225**	**229**	**1,8%**
أرباح/خسائر صافية ناتجة عن تغطيات الوضعية الصافية	-	-	na
أرباح/خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	-	-	na
أرباح/خسائر صافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	**139**	**193**	**39,0%**
أرباح /خسائر صافية على أصول أو خصوم المعاملة	166	173	4,6%
أرباح /خسائر صافية على الأصول أو الخصوم بالقيمة العادلة حسب النتيجة	27	20	> 100%
أرباح/خسائر صافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	**3**	**4**	<-100%
أرباح/خسائر صافية على أدوات الدين المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير.	3	4	<-100%
نتيجة عمليات السوق	**142**	**190**	**33,9%**
عائدات الأنشطة الأخرى	35	24	-30,8%
تكاليف الأنشطة الأخرى	62	66	6,3%
الناتج الصافي البنكي	**1 514**	**1 520**	**0,4%**
التكاليف العامة للاستغلال	850	935	10,1%
مخصصات للإهلاكات وانخفاضات قيمة الصول الثابتة غير الملموسة والملموسة	120	113	-5,7%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**544**	**471**	**-13,4%**
كلفة المخاطر	**225**	**319**	**42,0%**
نتيجة الاستغلال	**319**	**152**	**-52,4%**
حصة النتيجة الصافية في الشركات التابعة بطريقة حقوق الملكية	4	2	-61,5%
أرباح أو خسائر صافية على الأصول الأخرى	55	1	<-100%
تغيرات قيم فوارق الشراء	-	-	na
النتيجة قبل الضريبة	**378**	**153**	**-59,5%**
ضرائب على النتائج	132	89	-32,7%
النتيجة الصافية للسنة المالية	**246**	**64**	**-74,0%**
أرباح أو خسائر صافية على الأصول الأخرى	-8	-15	90,6%
النتيجة الصافية حصة المجموعة	**254**	**79**	**-68,8%**
النتيجة حسب السهم	*19*	*6*	*-68,8%*

4 تحليل الحصيلة الموطدة للبنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية 30 شتنبر 2022

في ما يلي حصيلة الأصول الموطدة حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

بملايين الدراهم	دجنبر 21	يونيو 22	التفاوت
قيم في الصندوق بنوك مركزية مصلحة الشيكات البريدية	1 582	2 077	31,3%
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	1 400	1 963	40,2%
أدوات مشتقة للتغطية	-	-	na
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	3 896	3 253	-16,5%
أصول مالية متاحة للبيع	-	-	na
سندات بالكلفة المهلكة	4 003	4 748	18,6%
قروض وحقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بالكلفة المهلكة	1 534	1 181	-23,0%
قروض وحقوق على الزبناء بالكلفة المهلكة	51 574	54 423	5,5%
أصول ضرائب مستحقة	202	31	-84,4%
أصول ضرائب مؤجلة	357	334	-6,6%
حسابات التسوية وأصول أخرى	1 136	1 264	11,3%
أصول غير جارية موجهة للتفويت	-	-	na
مساهمات في شركات بطريقة حقوق الملكية	12	12	-2,8%
عقارات التوظيف	28	27	-3,1%
أصول ثابتة ملموسة	1 266	1 186	-6,3%
أصول ثابتة غير ملموسة	532	524	-1,5%
فارق الشراء	88	88	0,0%
مجموع الأصول	**67 611**	**71 112**	**5,2%**

المصدر : مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

بملايين الدراهم	دجنبر 21	يونيو 22	التفاوت
بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	0	-	-100,0%
خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	12	5	-54,0%
أدوات مشتقة للتغطية	-	-	na
ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها	5 153	8 503	65,0%
ديون تجاه الزبناء	42 425	41 660	-1,8%
سندات الدين المصدرة	5 972	6 835	14,4%
فارق إعادة تقييم خصوم المحفظة المغطاة بالنسب	-	-	na
خصوم ضرائب مستحقة	31	64	105,6%
خصوم ضرائب مؤجلة	218	157	-28,1%
حسابات التسوية وخصوم أخرى	3 529	3 622	2,6%
ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت	-	-	na
مؤونات تقنية لعقود التأمين	-	-	na
مؤونات للمخاطر والتكاليف	755	777	2,9%
إعانات، أموال وصناديق الضمان الخاصة	-	-	na
ديون تابعة	**2 262**	**2 297**	**1,6%**
رساميل ذاتية	**7 255**	**7 192**	**-0,9%**
الرأسمال واحتياطيات مرتبطة	6 542	6 542	0,0%
احتياطيات موطدة	487	551	13,0%
حصة المجموعة	445	509	14,4%
حصة الأقليات	43	42	-1,7%
أرباح أو خسائر كامنة أو مؤجلة ، حصة المجموعة	58	35	-39,4%
النتيجة الصافية للسنة المالية	167	64	-61,7%
حصة المجموعة	194	79	-59,1%
حصة الأقليات	27	15	-43,7%
الخصوم	**67 611**	**71 112**	**5,2%**

المصدر : مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

ملخص المنشور- إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم

في ما يلي حساب النتيجة الموطد لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية متم شتنبر 2022 :

حساب النتيجة الموطد طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	30/09/2021	30/09/2022
فوائد وعائدات مماثلة	2 218 189	2 253 321
فوائد وتكاليف مماثلة	484 583	530 611
هامش الفائدة	1 733 606	1 722 710
عمولات محصلة	391 115	405 742
عمولات مقدمة	57 537	49 179
هامش على العمولات	333 578	356 563
أرباح أو خسائر صافية ناتجة عن تغطيات الوضعية الصافية		
أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع		
أرباح أو خسائر صافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	231 474	248 656
أرباح أو خسائر صافية على الأصول / خصوم المعاملة	257 388	246 641
أرباح أو خسائر صافية على الأصول / الخصوم بالقيمة العادلة حسب النتيجة	- 25 914	2 015
أرباح أو خسائر صافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	2 529	- 3 521
أرباح/خسائر صافية على أدوات الدين المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير. مكافأة أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة كرساميل ذاتية غير قابلة للتدوير (عائدات الأسهم)	2 529	- 3 521
أرباح أو خسائر صافية ناتجة عن الإسقاط المحاسبي للأصول المالية بالكلفة المهلكة		
أرباح أو خسائر صافية ناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المهلكة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة		
أرباح أو خسائر صافية ناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة		
عائدات صافية لأنشطة التأمين		
نتيجة عمليات السوق	234 003	245 135
عائدات الأنشطة الأخرى	73 078	34 412
تكاليف الأنشطة الأخرى	130 963	94 151
نتيجة الأنشطة الأخرى	57 885	- 59 739
الناتج الصافي البنكي	2 243 303	2 264 670
التكاليف العامة للاستغلال	1 350 967	1 404 615
مخصصات للإهلاكات وانخفاضات قيمة الصول الثابتة غير الملموسة والملموسة	179 894	180 720
مصاريف التدبير	1 530 861	1 585 335
النتيجة الإجمالية للاستغلال	712 441	679 335
كلفة المخاطر	432 111	411 732
نتيجة الاستغلال	280 330	267 603
حصة النتيجة الصافية للشركات التابعة بطريقة حقوق الملكية	5 452	5 260
أرباح أو خسائر صافية على الأصول الأخرى تغير قيم فوارق الشراء	55 053	- 4 906
النتيجة قبل الضرائب	340 835	267 957
الضرائب على الأرباح	152 359	167 519
النتيجة الصافية	188 476	100 438
النتيجة خارج المجموعة	- 20 852	- 20 574
النتيجة الصافية حصة المجموعة	209 329	121 012
النتيجة حسب السهم بالدرهم	16	9
النتيجة المخففة حسب السهم بالدرهم		

6 .تحليل الحصيلة الموطدة لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية 30 شتنبر 2022

الأصول طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	30/09/2022	31/12/2021
قيم في الصندوق، بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	1 247 864	1 582 393
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	1 928 256	1 400 473
أصول مالية مملوكة لغاية المعاملات	1 570 708	1 094 044
أصول مالية أخرى بالقيمة العادلة حسب النتيجة	357 549	306 429
أدوات مشتقة للتغطية		
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	3 253 507	3 896 112
أدوات الديون المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	3 253 507	3 896 112
أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير		
أصول مالية متاحة للبيع		
سندات بالكلفة المهلكة	4 979 710	4 002 675
قروض وحقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بالكلفة المهلكة	1 214 240	1 534 478
قروض وحقوق على الزبناء بالكلفة المهلكة	55 688 707	51 574 143
فارق إعادة تقييم أصول المحفظة المغطاة بالنسب		
توظيفات أنشطة التأمين		
أصول ضرائب مستحقة	37 552	201 756
أصول ضرائب مؤجلة	348 480	357 383
حسابات التسوية وأصول أخرى	1 669 874	1 135 560
أصول غير جارية موجهة للتفويت		
مساهمات في شركات بطريقة حقوق الملكية	15 477	12 132
عقارات التوظيف	26 260	27 569
أصول ثابتة ملموسة	1 201 480	1 266 200
أصول ثابتة غير ملموسة	517 853	532 157
فارق الشراء	87 720	87 720
مجموع الأصول	72 216 981	67 610 751

الخصوم طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	30/09/2022	31/12/2021
بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	1	1
خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	21 845	11 790
الخصوم المالية المملوكة لغاية المعاملات	21 845	11 790
الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة كخيار		
أدوات التغطية المشتقة		
ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها	9 738 589	5 152 651
ديون تجاه الزبناء	41 698 452	42 425 175
سندات الدين المصدرة	6 514 418	5 971 770
فارق إعادة تقييم خصوم المحفظة المغطاة بالنسب		

ملخص المنشور- إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم

خصوم ضرائب مستحقة	76 584	31 083
خصوم ضرائب مؤجلة	177 542	217 601
حسابات التسوية وخصوم أخرى	3 706 494	3 529 424
ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت		
مؤونات تقنية لعقود التأمين		
مؤونات للمخاطر والتكاليف	784 567	754 897
إعانات، أموال وصناديق الضمان الخاصة		
ديون تابعية	2 294 085	2 261 804
الرأسمال واحتياطيات مرتبطة	6 541 881	6 541 881
احتياطيات موطدة	551 731	487 487
حصة المجموعة	509 903	444 942
حصة الأقليات	41 829	42 545
أرباح أو خسائر كامنة أو مؤجلة ، حصة المجموعة	10 352	58 388
النتيجة الصافية للسنة المالية	100 438	166 798
حصة المجموعة	121 012	194 109
حصة الأقليات	- 20 574	- 27 311
الخصوم	72 216 981	67 610 751
الرساميل الذاتية	7 204 403	7 254 555
حصة المجموعة	7 183 148	7 239 321
حصة الأقليات	21 255	15 234

المصدر : مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

القسم الثالث : المخاطر

I. المخاطر المتعلقة بالمصدر، مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

1. مخاطر الائتمان والطرف المقابل

يستند نظام تقييم مخاطر الائتمان على معيارين أساسيين، وهما: مخاطر تخلف الطرف المقابل عن الأداء ومخاطر الخسارة في حالة تخلف الطرف المقابل عن الأداء. وعليه، يعتمد نظام إدارة مخاطر الائتمان على البيانات التالية:

- بيان الطرف المقابل ويعكس مخاطر تخلف الطرف المقابل عن الأداء: يتم تخصيص بيان واحد ووحي لكل زبون في البنك المغربي للتجارة والصناعة مستفيد من قرض، بغض النظر عن طبيعة الطرف المقابل.

- معدل الاسترجاع الشامل، والذي يعكس الاسترداد المتوقع لكل قرض ممنوح في حالة تقصير الطرف المقابل. فطيلة أزيد عن خمس سنوات، استندت مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة على هذه البيانات الضرورية بغية تتبع وقياس وإدارة مخاطر الائتمان بشكل موثوق. بالإضافة إلى ذلك، تشكل هذه البيانات العناصر الأساسية للتنفيذ الأمثل لمقتضيات قانون بازل II التنظيمي.

تدبير مخاطر الائتمان

إن إدارة مخاطر الائتمان تتم على مستوى إرساء التراخيص ثم على مستوى المتابعة والتحكم في الاستخدامات. ويستند قرار منح أو تجديد الاعتمادات على مبدأ "الرؤية المزدوجة". وبالتالي، يتم اتخاذ القرارات بشكل مشترك بين وظيفة الزبناء والإدارة المكلفة بالمخاطر. وتتضمن العملية تحليلًا كاملاً للملف من قبل الموقع ودراسة مقابلة منجزة من لدن شعبة إدارة المخاطر، وذلك قبل عرض الملف على لجنة ائتمانية متخصصة.
يتضمن التحكم في الاستخدامات عدة مستويات يتم تحديد كل منها بواسطة مسطرة داخلية:

- **عمليات المراقبة من المستوى الأول**: يتم تنفيذ هذه العمليات الرقابية بواسطة وظائف العلاقة مع الزبناء وهي تتعلق بنقاط المراقبة الأساسية (PSF)التي تخضع لمساطر محددة. وبالتالي، يجب أن يتم ذلك وفقًا لدورة ومنهجية محددة مسبقًا، ووفقًا لضوابط تتجسد في ست مجالات حساسة من وجهة نظر البنك: بيان الطرف المقابل، والضمانات الواردة والصادرة، والحسابات غير المنتظمة، والحسابات في حالة وقوع حوادث ومسك ملفات التعهدات.

- **عمليات المراقبة من المستوى الثاني:** تتدخل إدارة المخاطر في نظام المراقبة الداخلية من خلال ضمان مراقبة من المستوى الثاني على مخاطر الائتمان. وتضمن الإدارة المكلفة بالمخاطر الامتثال لمساطر إدارة مخاطر الائتمان، وتراقب عن كثب استخدام القروض وتطور بيان المخاطر لدى البنك. كما تقوم بتنفيذ عمليات مراقبة أخرى من خلال إنجاز تحليلات مواضيعية، ونقاط المراقبة الأساسية (PSF) المخصصة ولجان رصد المخاطر المختلفة.

- **عمليات المراقبة من المستوى الثالث:** تضمن المراقبة الدورية، التي تقوم بها هيئة التفتيش العامة، مراجعة منتظمة للحافظة بأكملها. وبهذه الطريقة، تتم مراجعة مجموعات التشغيل بشكل دوري وتحليل جودة الحافظة. ومع ذلك، في حالة حدوث تدهور في نوعية المخاطر، تضمن هيئة التفتيش العامة وجوداً أوثق.

تدبير مخاطر تركيز الائتمان

إن مخاطر تركيز الائتمان هي المخاطر الكامنة عن التعرض المفرط الذي قد يتسبب في خسائر جسيمة للبنك؛ وعليه، تتم مراجعة الحدود القطاعية بشكل دوري.
ويتم إجراء تحليل ربع سنوي حول تطور تركيز الالتزامات من أجل منع التعرض المفرط على شريحة معينة. بحيث يتيح قياس وإدارة هذه المخاطر فهم شكل ومستوى مخاطر تركيز الائتمان المتكبدة حسب نوع التعرض (الأطراف المقابلة الفردية، ومجموعات المصالح، والأطراف المقابلة التي تنتمي إلى نفس القطاع الاقتصادي، والأطراف المقابلة التي تنتمي إلى نفس

LISSANIAT

المنطقة الجغرافية؛ والضامنين) مع وضع حدود لكل نوع من أنواع التعرض. يتم التحقق من صحة هذه الحدود ومراقبتها من قبل الهيئات الإدارية.

2. مخاطر السوق

تُعرَّف مخاطر السوق بكونها تأثر وضعية محفظة التداول للتغيرات على مستوى معايير السوق، وتقلب مقاييسه والعلاقات فيما بينها، أو بمعنى آخر، مستوى الخسارة الذي يمكن التعرض له نتيجة للتحول السلبي للسوق. وتنقسم هذه المخاطر إلى خمس مجموعات رئيسية: مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر صرف العملات الأجنبية، ومخاطر الملكية، ومخاطر المنتجات الأساسية، ومخاطر المنتجات المشتقة.
إن الأهمية والتعقيد المرتبط بهذه المخاطر يتطلب إنشاء نظام خاص بإدارة المخاطر المتكبدة من أجل الحفاظ عليها عند مستويات مقبولة فيما يتعلق بوضعيات البنك والامتثال في الوقت نفسه لمتطلبات معايير بازل.

➢ المبادئ الأساسية

من أجل إدارة ومراقبة مخاطر السوق، أحدث البنك المغربي للتجارة والصناعة نظامًا جديداً لإدارة المخاطر وفقًا لمعايير بازل ومعايير مجموعة BNP Paribas .
يعتمد هذا النظام على عدة مبادئ، وتشمل ما يلي: مراقبة ورصد مخاطر حالات التعرض، وتطوير أنشطة السوق في سياق لجان المنتجات الجديدة مع التحليل المتعمق للمخاطر الناتجة عن هذه الأنشطة، ناهيك عن الامتثال للضوابط التنظيمية المصرفية من حيث الإدارة الاحترازية للمخاطر، اعتماد معايير المجموعة وأفضل الممارسات في إدارة مخاطر السوق. تعتمد إدارة مخاطر السوق لدى البنك المغربي للتجارة والصناعة على مبادئ أساسية، تضمن مراقبة الجودة وإلقاء نظرة شاملة على المخاطر في جميع الأنشطة المتعلقة بمحفظة تداول البنك. ويتعلق الأمر بالمحاور الثلاثة الآتي ذكرها:

- **مراقبة من المستوى الأول** ويسهر عليها العاملون في الوظائف الأمامية الذين يتعين عليهم الامتثال للمعايير الداخلية للمجموعة الخاصة بالتداول واتخاذ الوضعيات في الأسواق وكذلك من حيث الأخلاقيات.
- **مراقبة من المستوى الثاني** تتحقق من خلال المراقبة اليومية للإدارة المكلفة بمخاطر السوق، والتي تضمن الامتثال لحدود القيمة المعرضة للخطر وحدود مخاطر الحجم على أسعار الفائدة والعملة والسيولة. يتم إرسال التقارير اليومية التي تلخص مؤشرات المخاطر الرئيسية إلى أعضاء المجلس التنفيذي للبنك لاطلاعهم على مستويات المخاطر والتعرض الناتجة عن نشاط التداول. بالإضافة إلى المتابعة الوظيفية من قبل هيئة إدارة مخاطر المجموعة لمجموعة BNP Paribas.
- **تتبع وظيفي من المستوى الثالث** المقدمة من لدن هيئة التدقيق الداخلي / المفتشية العامة. ويتم أيضًا ضمان مراقبة الإدارة العليا من خلال تسطير حدود التداول لرصد النشاط وتأطيره بشكل صحيح؛
- **وضعية الصرف**: حدود القيمة المعرضة للخطر من حيث الحجم والمضمون؛
- **وضعية أسعار الفائدة** : حدود الوضعية المتوسط حسب الآجال المحددة ؛
- **وضعية السندات**: حدود القيمة المعرضة للخطر و الحساسية حسب الآجال المحددة؛
- **وضعية الخيارات**: الحدود الإغريقية (دلتا، فيغا، غاما). إذ تتم مراجعة هذه الحدود سنويًا، إما تصاعدياً أو تنازليا، من قبل الإدارة العامة مع إمكانية المراجعة كل ستة أشهر أو عند الطلب.

القيمة المعرضة للخطر

يمكن تعريف القيمة المعرضة للخطر على أنها الحد الأقصى للخسارة المحتملة التي قد تواجهها محفظة التداول في حالة حدوث حركات عادية في معايير السوق وعلى مدى أفق زمني وعلى مستوى معين من الثقة. تحتفظ المجموعة بمستوى ثقة يصل إلى نحو 99 ٪ وأفق زمني متمثل في يوم واحد. وتتمثل المجموعات الرئيسية للعوامل فيما يلي:

- أسعار الأسهم وتقلباتها الضمنية؛
- أسعار الفائدة والأوراق المالية / مقايضات أسعار الفائدة؛
- المواد الأولية؛
- أسعار الصرف وتقلباتها الضمنية؛

يتم حساب عمليات محاكاة عوامل الخطر باستخدام منهج مونت كارلو، الذي يلتقط عدم انتظام معايير السوق وكذلك الترابط بين عوامل السوق.

➢ تدبير مخاطر الصرف

تتطابق مخاطر صرف العملات الأجنبية الملازمة لنشاط التداول في البنك المغربي للتجارة والصناعة مع مخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية كنتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وتجد هذه المخاطر مصادرها الرئيسية في مراكز الصرف التقليدي للبنك وفي خيارات صرف العملات الأجنبية. وعليه، تتم مراقبة هذا الخطر عبر خاصيتين اثنتين، وهما: الحد من القيمة المعرضة للخطر، وقيود حجم صرف العملات الأجنبية (القصيرة / الطويلة) والحدود اليونانية (دلتا -جاما -فيغا) للحصول على خيارات صرف العملة.

3. مخاطر أسعار الفائدة والسندات

تتمثل مخاطر سعر الفائدة في خطر حدوث تغيير في قيمة الوضعيات أو في التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة بالسوق. ويجد هذا الأمر مصادره الرئيسية في وضعيات الخزينة والسندات.
تدار مخاطر أسعار الفائدة لدى **البنك المغربي للتجارة والصناعة** من خلال حدود الوضعيات المتوسطة حسب الاستحقاق وحد أقصى يعادل عام واحد للخزينة. حدود القيمة المعرضة للخطر وحدود الحساسية بواسطة نطاق الاستحقاق يسمى PV01 لنشاط تداول السندات.

➢ نظام المراقبة وتتبع الحدود

تتم مراقبة الاستخدامات/ الحدود بصورة يومية من خلال التقارير المرسلة إلى الإدارة العليا للبنك وكذلك إلى جميع الجهات المعنية. تشمل هذه التقارير وضعيات صرف العملات ، والأوراق المالية، وأسعار العملات. والتي يتم التحكم فيها في المقام الأول من لدن المدير المكلف بمخاطر السوق، ثم يتم إرسال هذه التقارير إلى مدير إدارة أصول وخصوم الخزينة وأسواق رأس المال بالإدارة العامة وإدارة المخاطر. إن تجاوز أحد الحدود على مستوى الحجم يتطلب موافقة مسبقة من رئيس مجلس الإدارة الجماعية ومن الإدارة المكلفة بالمخاطر. ومن ناحية أخرى، يتم السماح بتجاوز الحد من حيث القيمة المعرضة للخطر على وضعية فردية ، بسبب انخفاض قيمة إحدى العملات على سبيل المثال.

اختبار الضغط

بالتوازي مع نظام المراقبة، يتم إجراء اختبارات الضغط على وضعيات الخزينة شهريًا منذ عام 2005. ويتم تنفيذها وفقًا لمقاربتين:

- مقاربة "**Mark To Market**" التي تعمل على حساب تأثير حركة سعر الفائدة على نتيجة المحفظة.
- مقاربة "**Funding**"التي تقوم على حساب التأثير على نتيجة الخزينة، نتيجة لأزمة السيولة. وهذه هي المقاربة القائمة على إعادة تمويل O/Nلفجوة السيولة.

4. مخاطر أسعار الفائدة والسيولة

تتمحور الاستراتيجية الشاملة لإدارة المخاطر لأسعار الفائدة ومخاطر السيولة حول المحاور الرئيسية التالية:

- احترام نسب السيولة التنظيمية: النسبة قصيرة الأمد، ونسبة الموارد الدائمة، واحتياطيات البنك المركزي؛
- احترام نسب السيولة الداخلية لمجموعة BNP Paribas (LCR, NSFR) ؛
- ضمان سيولة البنك المغربي للتجارة والصناعة على المدى القصير وإدارة أصول وخصوم السيولة على الأمد الطويل؛
- تجنب الاختلالات الشديدة مع مراعاة حماية الملاءة المالية، وقدرة البنك على الاقتراض وتصنيفه؛
- إعادة تمويل البنك التجاري وفق أفضل تكلفة؛
- السيطرة على المخاطر المالية؛
- التخفيف من تقلب النتائج؛
- الحد من مخاطر أسعار الفائدة عن طريق اختيار محفظة السندات، من خلال استحقاق القروض وتوجيه السياسة التجارية عن طريق تحديد معدل التفويت الداخلي المناسب.

تقوم إدارة الأصول والخصوم بتتبع مخاطر أسعار الفائدة والسيولة على ثلاثة مراحل مختلفة:

- مخاطر أسعار الفائدة والسيولة الهيكلية المتعلقة بعمليات الظبناء التي تم يتجميعها في سجلات تسمى الدفتر التجاري؛
- مخاطر أسعار الفائدة والسيولة الهيكلية المتعلقة بالأموال الذاتية ؛
- مخاطر أسعار الفائدة والسيولة الناتجة عن مجموع المكونات الفرعية السابقة.

تقوم إدارة الأصول والخصوم أيضًا بمراقبة ودمج هذه المخاطر على مستوى مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة، وبالتالي إدماج شركات التمويل الرئيسية.
تقوم إدارة الأصول والخصوم بتتبع مخاطر أسعار الفائدة والسيولة التي قد تنشأ عن:

- علاقة جزئية أو معدومة بين شروط مكافأة الزبناء وظروف السوق (الأسعار المنظمة، السعر الأساسي، إلخ)؛
- تردد في مدة عمليات الزبناء (الودائع تحت الطلب، وحسابات التوفير، وما إلى ذلك)؛
- وجود خيارات سلوكية على منتجات الزبناء طويلة الأجل بأسعار أو معدلات مماثلة (الدفع المسبق على القروض العقارية، وما إلى ذلك).

تستند هذه التحليلات على تطوير الجداول الزمنية التي تعكس التدفقات المتعلقة بالمعاملة عند تاريخ مراجعة سعرها. إذا كانت هذه المعاملة الأخيرة بسعر ثابت، فسيتم وضع التدفقات بتاريخ استحقاقها.
بالنسبة للعمليات التي لا تحتوي على آجال استحقاق تعاقدية (مثل ودائع عند الطلب، والأموال الخاصة، وما إلى ذلك)، يتم "تصريفها" وفقًا لاتفاقيات جدول الاستحقاق التي تستند إلى نتائج الدراسات الإحصائية التي أجريت على هذه العناصر.
يتم تعريف حدود معدل الدخل الثابت (موارد المعدل الثابت -وظائف المعدل الثابت) وحدود السيولة بواسطة نطاق الاستحقاق لكل سجل.
كما يتم إجراء تحليلات الحساسية لقياس استقرار الناتج الصافي البنكي مقابل صدمة سعر الفائدة من 100 إلى 200 نقطة أساسية. بالإضافة إلى ذلك، تخضع فجوات السيولة لمدة عام أيضًا لحد داخلي. تم وضع خطة لإدارة الأزمات تستند إلى عدة

سيناريوهات لمنع التعرض لأي خطر في السيولة. يتم تنفيذ هذه الخطة إما عن طريق مؤشرات داخلية خاصة بالبنك (تتعلق بمستوى السيولة والولوج إلى السوق)، أو عن طريق مؤشرات خارجية منبثقة من ظروف السوق، ومن تدخل السلطات النقدية (مكتب الصرف وبنك المغرب)، ومن التطورات الفعلية أو المحتملة في القانون وكذلك توقعات السيولة وشروط التمويل للبنك ومنافسيه.
تجتمع لجنة مراقبة الأصول والخصوم، والتي تتألف من أعضاء مجلس الإدارة الجماعية، بشكل دوري من أجل مراقبة: مستوى تعرض المجموعة من حيث سعر الفائدة ومخاطر السيولة، والامتثال للحدود الموضوعة لإدارة هذه المخاطر، وإعادة توجيه استراتيجية إدارة الميزانية العمومية للبنك وفقًا لملف المخاطر الخاص به بالإضافة إلى تطورات السوق والامتثال للمتطلبات التنظيمية كجزء من توصيات الركن الثاني من تعليمات بازل IIالتنظيمية.

5. مخاطر التشغيل

يعرّف بنك المغرب مخاطر التشغيل بكونها " مخاطر الخسائر الناجمة عن أوجه القصور والاختلال التي تُعزى إلى المساطر، والعاملين، والأنظمة الداخلية أو إلى أحداث خارجية ". فمن جهة يشتمل هذا التعريف على المخاطر القانونية، ومن جهة ثانية يستثني المخاطر الاستراتيجية والمخاطر المرتبطة بالسمعة. لقد استفاد نظام مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة لإدارة مخاطر التشغيل لعدة سنوات من أفضل ممارسات المساهم الرئيسي في المجموعةBNP Paribas ، والذي وصل اليوم بفضل هذا الأخير إلى مستوى كبير من النضج. تتوافق الخيارات والتوجهات التي اعتمدتها مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة لإدارة مخاطر التشغيل، منذ سنة 2004، مع منشورات وتوجيهات بنك المغرب في هذا الشأن.

وتتضمن الحسابات المصادق عليها إلى حدود 31 دجنبر 2021 مخصصا للمؤونات بمبلغ 20 مليون درهم لتغطية مخاطر التشغيل الناتجة عن الانتقال للعمل بنظام معلوماتي جديد.

➢ تطبيق قوعد Bâle II

.

في المغرب، دخلت القوانين التنظيمية الجديدة بازل II المتعلقة بالمقاربات القياسية لحساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل حيز التنفيذ في يناير 2007. ومنذ إصدار نصوص هذا التنظيم من قبل الجهة المنظمة، قام البنك بتنفيذ مشروع ضخم، تطلب حشد كبير للفرق من أجل الامتثال لمقتضيات هذه الأنظمة بشأن المنهجيات القياسية.
أدت هذه الأشغال إلى إنشاء آليات لحساب نسبة الملاءة المالية بالطريقة القياسية، تعمل على تحقيق المتطلبات التنظيمية لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل. كما أصدرت الهيئة التنظيمية النصوص المتعلقة بالركن الثاني "نظام مراقبة المخاطر وكفاية رأس المال الداخلي"، وبالركن الثالث " آلية الانضباط في السوق". علاوة على ذلك، فإن تحليل النصوص التنظيمية المتعلقة بالركن الثاني سمح للبنك المغربي للتجارة والصناعة بهيكلة مشاريع إضافية بهدف موائمة النص التنظيمي واعتماد أفضل الممارسات في إدارة المخاطر. خلال عام 2013، أنشأ البنك المغربي للتجارة والصناعة نظامًا جديداً لإدارة المخاطر يغطي نطاق الزبناء الأفراد والمهنيين من خلال نشر التصنيف الألي لزبناء التقسيط ؛ وخاصية NeGCOM وإعادة التصنيف الآلي لحالات التخلف عن الأداء. يتعلق التصنيف التلقائي للتقسيط وإعادة التصنيف بجميع الزبناء الخواص والمهنيين ويستند إلى الخصائص الجوهرية وكذلك إلى تاريخ علاقتهم مع البنك المغربي للتجارة والصناعة (التدفق المعهود إليه، والتوازن، وأقدمية العلاقة، والمخالفات ... الخ).
يتم تحديث بيان الطرف المقابل عند اليوم الثامن من كل شهر عبر المعالجة التلقائية. وتقوم هذه العملية على حساب مستوى مخاطر الزبون من خلال مقاربة قياسية، ومنهجية ومتعددة المعايير. تم تشغيل التصنيف التلقائي منذ تاريخ 08 أكتوبر 2013.

➢ خطة استمرارية النشاط

LISSANIAT

يتوافق نهج خطة استمرارية النشاط مع المعايير والمقاييس الدولية في مجال إدارة استمرارية الأعمال. وتوفر هذه المنهجية إطارًا ونقطة مرجعية لجميع الأنشطة داخل المجموعة لتطوير خطط وعمليات استمرارية النشاط بالنسبة لعملياتها الذاتية.

نهج خطة استمرارية النشاط

يرتكز نهج خطة استمرارية النشاط للبنك المغربي للتجارة والصناعة على المراحل التالية :

تم تطوير منهجية المجموعة بغية مساعدة الهيئات لوضع وتحسين وضمان استمرارية النشاط بشكل متسق وفق ضوابط ومعايير المجموعة. ويمكن تلخيصها وفق المخطط التالي :

المرحلة الأولى : فهم النشاط

- تحليل التأثير على المهن والأعمال
- تقييم المخاطر

المرحلة الثانية : تطوير الاستراتيجية

- مخطط معالجة المخاطر

المرحلة الثالثة : وضع الاستراتيجية

- المساطر الوظيفية
- خطة استمرارية العمليات
- المساطر التشغيلية
- مخطط الإيواء
- مخطط تدبير الأزمة
- خطط التواصل
- المساطر التقنية
- مخطط الإنجاد المعلوماتي

المرحلة الرابعة : إدماج استمرارية النشاط

- اختبارات خطة استمرارية النشاط
- تنظيم اليقظة
- تحسيس مستخدمي البنك المغربي للتجارة والصناعة والتواصل معهم

المرحلة الخامسة : الصيانة الدائمة

- التدقيق الداخلي والمراقبة
- تكوين المستخدمين المعنيين
- اختبارات دورية
- تحيين الوثائق

توجيه تدابير خطة استمرارية النشاط

بغية ضمان تنفيذ التدبير الجيد لخطة استمرارية النشاط، تخضع هذه الخطة لموضوع تتبع دوري من طرف المدير العام المساعد خلال لجنة توجيه خطة استمرارية النشاط، وكذا لتتبع دائم من طرف لجنة المراقبة الداخلية.

سيناريوهات الأزمة وتحليلات التأثير

النطاق المشمول :

:

النطاق الوظيفي

- أنشطة تتعلق بمهن المقر الرئيسي
- أنشطة تتعلق بمهن الشبكة
- أنشطة تتعلق بمهن الشركات التابعة
- أنشطة مناولة لشركات أخرى

المرحلة 2

تغطي خطة استمرارية النشاط جميع المواقع التجارية والإنتاجية والملحقة المحددة والمرتبطة بنشاط البنك وفق سيناريوهات محددة.

وتهم أيضا كافة المناهج التي تتدخل في النشاط البنكي بما في ذلك مقدمي الخدمات.

السيناريوهات المطورة

يتم تنظيم هذه السيناريوهات حول أربع مجالات "

المجال العقاري

- عدم جاهزية المقر
- عدم جاهزية الشبكة
- عدم جاهزية مواقع البنك المغربي للتجارة والصناعة

مجال القيم ومقدمي الخدمات

- تخلف مقدم الخدمة
- إضراب عام لدى مقدم خدمات خارجي

مجال نظم المعلومات

- عدم جاهزية روابط الاتصالات مع BNP Paribas
- عدم جاهزية نظام المعلومات

6. المخاطر الصحية

لمواجهة الأزمة الصحية، وضع البنك المغربي للتجارة والصناعة عدة تدابير للحفاظ على صحة زبنائه ومستخدميه وضمان تشغيل الخدمات الأساسية لسير الاقتصاد.

اندلعت الأزمة الصحية في 2020، ويمكن أن يتواصل أثرها خلال الفصول المقبلة على كلفة مخاطر البنك المغربي للتجارة والصناعة.

وتمحورت تدابير مخاطر الائتمان حول ثلاثة محاور : تحديد مناطق الخطر، وتعزيز مراقبتها والتتبع المقرب للتعرضات الكبرى للبنك أيا كان قطاع النشاط المعني.

وارتكز تحديد مناطق الخطر على مقاربة قطاعية تم إجراؤها أولا على مستوى عام ثم من خلال تحديد القطاعات الكثر تعرضا للأزمة، ثم على مستوى فردي من خلال عزل الأطراف المقابلة الأكثر عرضة من ضمن تلك العاملة في القطاعات المحددة.

ويتجسد تعزيز مراقبة المخاطر من خلال العمليات التالية :

1. الوضع تحت المراقبة في Watch-List الداخلية للقطاعات المتضررة بقوة من الزمة بفعل توقف النشاط إبان الحجر الصحي وإغلاق الحدود وتدابير الطوارئ. والهدف من ذلك هو ضمان تتبع منتظم ومقرب. وهكذا، شكلت قطاعات الفنادق والإنعاش العقاري موضوع مراقبة مشددة. وهناك قطاعات أخرى قيد التحديد من أجل إجراء مراجعة معمقة.

2. الوضع تحت المراقبة في Watch-List الداخلية، بناء على قرار حسب الحالة، للأعمال المتوقفة النشاط من أجل تتبع أفضل لاستئناف نشاطها بعد الحجر الصحي.

3. الإبقاء على مراقبة معمقة للأطراف المقابلة مع الوظيفة المهنية وارتباطا بالأزمة مع الارتكاز على التدابير القائمة (مراجعة منتظمة للملفات الحساسة مع مركز الأعمال ولجنة Watch-List و لجنة الديون قبل مرحلة التعثر ولجنة الديون المتعثرة .

وتم إدماج أثر الأزمة الصحية على حسابات 2020 في كلفة المخاطر استباقا. وتم قياسه وفق مقاربة تجمع بين إدماج التأثير العام المشترك بين جميع عناصر المحفظة والتأثير الخاص بكل منطقة مخاطر محددة. أما التأثير العام فهو مرتبط بمراجعة الفرضيات الماكرواقتصادية التطلعية بفعل تراجع الآفاق الاقتصادية منذ اندلاع الأزمة الصحية. وأما التأثير الخاص فقد تم استنتاجه من تطبيق سيناريوهات اختبار الضغط على تراجع جودة المخاطر للتعرضات في مناطق الخطر المحددة. ويراعي التأثير المدمج المعلومات المتاحة والمعاينة إلى غاية متم دجنبر 2020. وسيتم تحيينه تبعا لتطور المحيط الاقتصادي والمعلومات الجديدة التي يمكن أن تتاح بالنسبة لعمليات الحصر المقبلة في 2021.

تنظيم وتدبير المخاطر

مخاطر الائتمان

طبقا لتعليمات بنك المغرب المتعلقة بالركن الثاني من بازل II ، وضع البنك المغربي للتجارة والصناعة مجموعة من التدابير لضبط ومراقبة المخاطر بشكل ينسجم مع طبيعة وحجم ودرجة تعقيد أنشطته. وتسمح أساسا هذه التدابير التي تنقل معايير مجموعة BNP Paribas ب :

- تقييم وضبط كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك
- الإبقاء على التعرض لمختلف المخاطر ضمن الحدود العامة المحصورة من طرف القوانين التنظيمية الجاري بها العمل و- أو المحددة من طرف مجلس الإدارة الجماعية والمصادق عليها من طرف مجلس الرقابة؛
- التقييم والإبقاء الدائم لمستويات وفئات الأموال الذاتية وكذا تخصيصها مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة ومستوى المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك المغربي للتجارة والصناعة.

مخاطر السوق

في إطار مقتضيات بازل II في مجال الأموال الذاتية وتوزيع المخاطر، يطبق البنك المغربي للتجارة والصناعة المقاربة المعيارية لحساب المتطلبات من الأموال الذاتية برسم مخاطر السوق. ولا يعتبر تأثير المتطلبات من الأموال الذاتية برسم مخاطر السوق مهما ما دام لا يمثل سوى 1% من مجموع متطلبات كافة المخاطر.

مخاطر التشغيل

وضع البنك المغربي للتجارة والصناعة منذ عدة سنوات تدابير بغية التقيد بمقتضيات بازل II . وتعتمد حكامة إدارة مخاطر التشغيل بالنسبة لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة على :

- لجان منتظمة حيث يقوم الأطر العليا للبنك بمعالجة مواضيع تتعلق بمخاطر التشغيل واستغلال المعلومات من أجل تحكم أفضل في هذه المخاطر (لجنة تنسيق المراقبة الداخلية، لجنة المطابقة، لجنة التدقيق) ؛
- بنية خاصة بإدارة مخاطر التشغيل تم إحداثها سنة 2004 وتتبع لإدارة المطابقة منذ أبريل 2008 ؛
- سياسة عامة لتدبير مخاطر التشغيل المصادق عليها من طرف مجلس رقابة البنك ومرجع شامل ومحين للمساطر ؛
- أداة خاصة لتدبير مخاطر التشغيل ومشتركة بين كافة الشركات التابعة لمجموعة BNP Paribas، مع تأريخ للعوارض والحوادث المفترضة لمخاطر التشغيل؛

ووضعت المجموعة نظاما لتحديد وتقييم مخاطر التشغيل والذي يقوم على :

- تحديد خرائط للمناهج ومخاطر تغطي كافة أنشطة مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة ؛
- آليات لجمع العوارض التاريخية لمخاطر التشغيل مع إشراك كافة الهيئات التشغيلية ويتم استكمالها من خلال تصديق دوري على موثوقية المعلومات وشموليتها؛
- تحديد التحليل النوعي والكمي للعوارض الافتراضية لمخاطر التشغيل.

وتسمح هذه المنهجية بوضع رهن إشارة الأطر التسييرية للبنك والهيئات التشغيلية تقديرا كميا للمخاطر الرئيسية، وذلك من أجل توجيه مثالي للتعرضات لمخاطر التشغيل.

من ناحية أخرى، يتم ضبط وتخفيف مخاطر التشغيل من خلال :

- التحكم في المخاطر القصوى التي تقوم على إجراءات خطة استمرارية النشاط التي بلغت مستوى مرضيا من النضج ؛
- عمليات وقائية وتصحيحية موضوعة عقب الحوادث التاريخية الملحوظة التي تم تسجيلها ؛
- في هذا الصدد، بلغت تدابير المراقبة الدائمة مستوى مؤكدا من النضج مع تغطية مثالية للنطاق من طرف إدارة المراقبة الدائمة للمجموعة واستخدام أدوات مكنت من إضفاء الطابع الآلي على عمليات المراقبة وتحسين جودتها ووضع عمليات وقائية وتصحيحية تمكن من تغطية المخاطر الرئيسية؛
- مسار للمصادقة على المنتجات والأنشطة والهيئات الجديدة والمعاملات الاستثنائية، مما يبرز المخاطر المرتبطة وشروط التنفيذ علاوة على قواعد المراقبة المناسبة؛
- آليات التحكم في الأنشطة المرحلة الأساسية؛
- معايير معتمدة لتأمين نقل المعلومات والأنظمة خلال مشاريع المراجعة المعلوماتية
- عمليات للتحسيس حول مواضيع مخاطر التشغيل التي تم إجراؤها لدى الهيئات التشغيلية.

IIالمخاطر المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود

a. المخاطر العامة المتعلقة بالسندات التابعية

مخاطر النسب

يمكن أن تؤثر المخاطر المتعلقة بتطور نسب الفائدة على عائد السندات التي تتغير نسبة فائدتها كل 10 سنوات وكل خمس سنوات وسنويا. وقد يؤدي ارتفاع نسب الفائدة إلى انخفاض قيمة السندات المملوكة ؛

مخاطر التخلف عن التسديد

يمكن للسندات موضوع المنشور أن تترتب عنها مخاطر عدم قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه حاملي السندات، وتتجسد هذه المخاطر بعدم الوفاء بالفوائد والمبلغ الأصلي

b. المخاطر الخاصة بالسندات التابعية لأجل لا محدود

لا تعتبر عوامل المخاطر المحددة أدناه شاملة ويمكن ألا تغطي كافة المخاطر التي يمكن أن تحيط باستثمار في السندات التابعية لأجل لا محدود.

ويتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين الذين من شأنهم الاكتتاب في السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع المنشور إلى أن الاستثمار في هذا النوع من السندات يخضع للمخاطر الأساسية التالية :

- المخاطر المرتبطة بإدراج أداة جديدة في السوق المالية المغربية : تعتبر السندات التابعية لأجل لا محدود طبقا للمعايير الدولية للجنة بازل ودورية رقم 14/G/2013 لبنك المغرب كأدوات الأموال الذاتية الإضافية. ويتم إصدار هذه الأدوات بشكل منتظم من طرف البنوك الدولية، لكنها تبقى حديثة أمام بعض المستثمرين المغاربة. ويتعين على كل مستثمر محتمل تحديد التوافق بين هذا الاستثمار مع مراعاة ظروفه الخاصة ويجب عليه التوفر على الموارد المالية والسيولات اللازمة لتحمل المخاطر المتعلقة بمثل هذا التوظيف، بما في ذلك إمكانية انخفاض القيمة الاسمية لهذه السندات (انظر المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات أدناه) وكذا إمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد (انظر المخاطر المتعلقة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد أدناه)؛

- المخاطر المرتبطة بالطابع المعقد للأداة المالية : تعتبر السندات موضوع هذا الإصدار أدوات معقدة باعتبار أن عمليات pay-off » المرتبطة بها لا يمكن توقعها بالكامل. فالمصدر له كامل التصرف لإلغاء أداء الفوائد لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. كما يمكن خفض القيمة الاسمية للسندات في حالة بلوغ عتبة الإطلاق. من ناحية أخرى يمكن رفع القيمة الاسمية لكن شريطة موافقة بنك المغرب. وأخيرا يمكن الرفع من القسيمة حسب التصرف الكامل للمصدر ولا توجد أية آلية محددة لتفعيله. هذا ما يؤدي إلى القول بأن التدفقات المالية للسندات هي صعبة التوقع. فهذه التوقعات تستلزم عدة فرضيات ومعايير (الصحة المالية للمصدر، المستوى التوقعي للنسب الاحترازية، السندات والالتزامات الأخرى للمصدر...) . وبالتالي فإن طبيعة هذه السندات تجعل من عملية تدبيرها ولا سيما تثمينها أمرا معقدا ؛

- المخاطر المرتبطة بالطابع اللامحدود لهذه السندات : يتم إصدار السندات التابعية لأجل لا محدود لأجل غير محدود وبالتالي لا يمكن القيام بتسديد رأس المال إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. ولا يتم هذا التسديد إلا بعد مرور مدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار مع مراعاة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات. ؛
- المخاطر المرتبطة ببند تابعية السندات : يشكل رأس المال موضوع بند تابعية السندات بحيث أنه في حالة تصفية المصدر سيتم هذا التسديد بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية او العاديين وبعد جميع الاقتراضات التابعية لمدة محدودة وغير محدودة بدون آليات إلغاء القسائم وامتصاص الخسائر التي تم أو يمكن إصدارها لاحقا من طرف المصدر في المغرب أو في الخارج ؛
-
- المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الإسمية للسندات (آلية امتصاص الخسائر) كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول (CET 1) كما عرفها بنك المغرب أقل من المستوى المحدد من طرف المصدر (المحدد في 6,0% في إطار هذه المذكرة وذلك طبقا لمقتضيات النشرة التقنية لبنك المغرب التي تحدد إجراءات تطبيق الدورية رقم 14/G/2013 المتعلقة بالأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان) على أساس فردي وموطد، يتم تخفيض السندات بالمبلغ الذي يوافق الفرق بين الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 النظرية التي تسمح ببلوغ نسبة 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1.

  وسيتم حساب الفوائد على أساس القيمة الاسمية التي تخضع لتعديل كما تم تعريفه في آلية امتصاص الخسائر.

  بيد أنه بعد انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي تطلبت هذا الانخفاض في القيمة، يمكن للبنك المغربي للتجارة والصناعة أن يطلق فورا بعد موافقة قبلية لبنك المغرب آلية رفع القيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة بشكل كلي أو جزئي .

  ويسهر البنك المغربي للتجارة والصناعة بشكل دائم على احترام المعايير الدولية للجنة بازل والتعليمات التنظيمية لبنك المغرب. ولهذا الغرض، يتوفر البنك على سياسة لتوجيه المخاطر التنظيمية تسمح ب :

  - ✓ التوفر على قاعدة مالية تسمح بمواجهة كافة تعهداته ؛
  - ✓ احترام كافة النسب التنظيمية التي يأمر بها بنك المغرب ؛
  - ✓ الاستجابة لمتطلبات المؤسسة الوصية على تقنين القطاع في مجال التصريح بنسبة الملاءة (إصدارات نصف سنوية من الدعامة III موجهة لضمان شفافية الإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية، تشكيل الأموال الذاتية التنظيمية، توزيع المخاطر المرجحة) .

- المخاطر المرتبطة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد : يخضع المستثمر لمخاطر إلغاء أداء مبلغ الفوائد (كليا أو جزئيا) بالنسبة لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. ويبقى قرار هذا الإلغاء حسب إرادة المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. وذلك من أجل مواجهة التزاماته.

- عوامل المخاطر المؤثرة على نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 : يمكن أن ينتج تراجع نسبة CET 1 كما عرفها بنك المغرب إلى مستوى يقل عن 6,0% مما يترتب عنه انخفاض في القيمة الاسمية للسندات عن عدة عوامل نذكر منها خصوصا :
  - ✓ تحقيق خسائر مهمة إثر ارتفاع محتمل في وقوع المخاطر أو تطور مادي كبير في محيط أسعار الفائدة ؛
  - ✓ إدخال معايير محاسبية جديدة ؛
  - ✓ دخول حيز التنفيذ لمتطلبات تنظيمية جديدة.

في حالة وقوع عامل أو عدة عوامل للمخاطر، لا يمكن أن يتراجع مستوى نسبة CET 1 إلا في حالة لم يتخذ البنك المغربي للتجارة والصناعة ومساهموه كافة التدابير التصحيحية التي تمكن من احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب وهي : حد أدنى من نسبة الدعامة 1 9,0% و نسبة ملاءة دنيا قدرها 12,0%.

- المخاطر المتعلقة بالسيولة وتداول السندات : لا تنسجم السندات موضوع المنشور بحكم تعقيدها مع متطلبات المستثمرين غير المؤهلين. وهكذا، فإن تداول هذه السندات يقتصر حصريا على المستثمرين المؤهلين حتى في السوق الثانوية. ويمكن لهذا الحصر أن يخفض سيولة السندات موضوع هذا الإصدار مقارنة مع سندات أخرى يكون تداولها غير محصور.
- المخاطر المتعلقة بتوفر المصدر على عدة خيارات : تتضمن السندات موضوع المنشور عدة خيارات لفائدة المصدر وهي :
  - ✓ خيار التسديد المسبق ؛
  - ✓ خيار خفض أو رفع القيمة الاسمية للسندات ؛
  - ✓ خيار إلغاء أداء مبلغ الفوائد.

  يتعين على كل مستثمر محتمل أن يراعي هذه الخيارات من أجل استثماره وفق أهدافه وإكراهاته الخاصة.

- المخاطر المرتبطة باستدانة إضافية : يمكن للمصدر أن يقوم لاحقا بإصدار ديون أخرى لها رتبة تساوي أو تفوق السندات موضوع هذا المنشور. وتأتي مثل هذه الإصدارات لتخفض المبلغ القابل للاسترداد من طرف حاملي هذه السندات في حالة تصفية الشركة المصدرة.

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم VI/EM/005/2023 بتاريخ 3 فبراير 2023 .

وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة المنشور كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية.